

## The Impact of National Financing Initiatives on SMEs: An Applied Study

<https://www.doi.org/10.56830/IJAMS01202408>

**Wael Maher Zaky**

*PhD Researcher, Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport, Egypt*

<https://orcid.org/0009-0004-9703-8642>

[waelmaher@live.com](mailto:waelmaher@live.com)

**Farid Moharram Algarhy**

*Professor of Financial Accounting, Faculty of Commerce - Ain Shams University, Egypt*

### Abstract:

The relationship between financing programs and national initiatives and small projects has been studied, and it has been shown that there is a strong relationship between them. These programs and initiatives aim to enable the people, especially young people and women, to implement small projects that contribute to providing job opportunities, income, and vocational education, and to provide economic solutions and new ideas that contribute to the growth of the overall economy, as well as handicrafts and crafts. They contribute to enhancing financial freedom and the ability to control family economic decisions and change the income map in the neediest areas. The study emphasizes the importance of providing scientific, technical, and material support to project owners and workers, providing training and simulation opportunities, and transferring expertise. The study also indicates that investment incentives contribute to the stability of small projects and improve their ability to compete, and directly affect the ability of small projects to exist and survive in difficult economic conditions. In addition, the study found that the support provided by comprehensive and integrated support, consulting and training services is essential for the success of small projects, as most of these projects depend on skills that require training, simulation and transfer of expertise. The study also showed the importance of investment incentives in creating a strong impact on the stability of small projects and the surrounding community. Therefore, it can be said that integrated and comprehensive support is a key factor for the success of small projects and the achievement of the desired economic and social goals.

**Keywords:** Funding initiatives - Small and medium enterprises - The Egyptian environment

## أثر مبادرات التمويل القومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية

وائل ماهر زكي إبراهيم

باحث دكتوراه، كلية الدراسات العليا في الإدارة، الأكاديمية العربية للتكنولوجيا والنقل البحري، مصر

أ.د/فريد محرم الجارحي

استاذ المحاسبة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر

### المستخلص

تمت دراسة علاقة البرامج التمويلية والمبادرات القومية بالمشروعات الصغيرة، وتبين وجود علاقة قوية تربط بينهما. تهدف هذه البرامج والمبادرات إلى تمكين الشعب وخاصة الشباب والنساء من تنفيذ مشاريع صغيرة تساهم في توفير فرص العمل والدخل والتعليم الحرفي، وتقديم حلول اقتصادية وأفكار جديدة تساهم في نمو الاقتصاد الكلي. كما تساهم المشروعات الحرفية والمشغولات اليدوية في تعزيز الحرية المالية والقدرة على التحكم في قرارات الأسرة الاقتصادية، وتغيير خريطة الدخل في المناطق الأكثر احتياجاً. وتؤكد الدراسة على أهمية توفير الدعم العلمي والتقني والمادي لأصحاب المشروعات والعاملين بها، وتقديم فرص التدريب والمحاكاة ونقل الخبرات. كما تشير الدراسة إلى أن الحوافز الاستثمارية تساهم في استقرار المشروعات الصغيرة وتحسين قدرتها على المنافسة، وتؤثر بشكل مباشر على قدرات المشروعات الصغيرة على الوجود والنجاح في الأوضاع الاقتصادية الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى أن الدعم المقدم من خدمات الدعم والمشورة والتدريب الشامل والمتكامل ضروري لنجاح المشروعات الصغيرة، حيث إن معظم هذه المشروعات تعتمد على مهارات تتطلب التدريب والتحاكي ونقل الخبرات. وأظهرت الدراسة أيضاً أهمية الحوافز الاستثمارية في خلق تأثير قوي على استقرار المشروعات الصغيرة والمجتمع المحيط بها. وبالتالي، يمكن القول بأن الدعم المتكامل والشامل يعد عاملاً أساسياً لنجاح المشروعات الصغيرة ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة

**الكلمات المفتاحية:** مبادرات التمويل – المشروعات الصغيرة والمتوسطة – البيئة المصرية

## المقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من أهم العوامل التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول حول العالم. ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن تطوير وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي من بين أهم الدوافع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام. وتعتبر هذه المشروعات مصدرًا هامًا للوظائف والدخل وتعزز الابتكار والتنافسية في الاقتصاد، وتهدف هذه الدراسة إلى التحقق من أثر المبادرات القومية وتنوع مصادر التمويل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة تطبيقية. وستدرس الدراسة العوائق التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقدم حلولًا للتغلب عليها. كما ستستكشف الدراسة العلاقة بين مصادر التمويل والتنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعد هذا الموضوع مهمًا للغاية، حيث تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي العديد من التحديات والصعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالها وتحقيق النمو المستدام. وتعد المبادرات القومية وتنوع مصادر التمويل من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تساعد على تحسين وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم العوامل التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول حول العالم. وتعتبر هذه المشروعات مصدرًا هامًا للوظائف والدخل وتعزز الابتكار والتنافسية في الاقتصاد. وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من الشركات في الدول العربية، وتعد محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في هذه الدول

العوائق التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي العديد من التحديات والصعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالها وتحقيق النمو المستدام. وتشمل هذه العوائق نقص الخبرة والمعرفة في إدارة المشروعات والتمويل، وعدم القدرة على تقديم ضمانات كافية للحصول على التمويل، والقيود المصرفية والتشريعية التي تحد من إمكانية الحصول على التمويل، وعدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم مخاطر المشروعات وتحديد الحاجة إلى التمويل.

لذلك، تعتبر المبادرات القومية من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تساعد على تحسين وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتشمل هذه المبادرات توفير الدعم المالي والتقني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المعلومات والتدريب والتوجيه لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط الإجراءات والتشريعات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعد المصادر المتنوعة للتمويل من العوامل الأساسية التي تؤثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه المصادر التمويل الذاتي، والتمويل البنكي، والتمويل الحكومي، والتمويل الخاص، والتمويل الدولي. وتختلف هذه المصادر في شروطها ومتطلباتها وأساليبها، ويجب على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة اختيار المصدر الأنسب لتمويل أعمالهم.

وتتطلب دراسة تأثير المبادرات القومية وتنوع مصادر التمويل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية شاملة. ويتضمن ذلك تحليل البيانات والمعلومات المتاحة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتقييم العوائق التي تواجه تمويل هذه المشروعات، وتحديد الحلول المناسبة لتلك العوائق، وتحليل العلاقة بين مصادر التمويل والتنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي بعض النقاط التي توضح أهمية توفير الدعم المالي والتقني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

١. توفير الدعم المالي: يساعد توفير الدعم المالي على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق النمو المستدام لها. يساعد على توفير فرص العمل وتحسين الدخل للأفراد والمجتمعات المحلية. يساعد على تعزيز الابتكار والتنافسية في الاقتصاد.
  ٢. توفير الدعم التقني: يساعد توفير الدعم التقني على تحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يساعد على تحسين إدارة المشروعات وتطوير المهارات اللازمة لذلك. يساعد على تطوير القدرات التكنولوجية والابتكارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  ٣. تحسين بيئة الأعمال: يساعد توفير الدعم المالي والتقني على تحسين بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يساعد على تبسيط الإجراءات والتشريعات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يساعد على توفير المعلومات والتدريب والتوجيه لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  ٤. تحقيق التنمية المستدامة: يساعد توفير الدعم المالي والتقني على تحقيق التنمية المستدامة في الدول. يساعد على تحسين البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. يساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدول.
- ويمكن تحقيق هذه الفوائد من خلال توفير الدعم المالي والتقني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط الإجراءات والتشريعات المتعلقة بها، وتوفير المعلومات والتدريب والتوجيه لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويجب على الحكومات والمؤسسات المالية والمستثمرين العمل سوياً لتحقيق هذه الأهداف وتطوير بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول.

### القسم الأول: الإطار النظري للمتغيرات البحثية

يستهدف القسم الحالي تكوين رؤية شاملة ومركزة تُعزِّزها الاستقراءات البحثية سعياً لتوصيف الرابط بين المبادرات القومية بطبيعتها وخطتها والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من تلك المبادرات على كافة المستويات البحثية والإدارية والتمويلية، وذلك نظراً لأهمية الاستفادة من تلك المشروعات تحت مظلة قومية تُشرف عليها الحكومة بمبادراتها الداعمة، وسوف يتم التُّرُقُّ لذلك من خلال تناول الموضوعات ذات الصلة؛ وكذا من خلال تناول المبادرات القومية من حيث تفسيرها والتعرف على أهميتها وأهدافها وأنواعها، ومدى أهمية دورها للفرد والمجتمع؛ كما سيتم تناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منطلق اصطلاحي، مع تسليط الضوء على أهدافها وأهميتها وخصائصها وطرق تمويلها، ومدى تأثير المبادرات القومية عليها.

تعتبر المبادرة بمفهومها المُجَرَّد خاصية دالة على توجه فاعل ونشط للأفراد والجهات الراغبة في بناء وتطوير مجتمعها، فقد أشارت وزارة التعليم (٢٠٢٠، ص. ١٤) على أن المبادرة لا تقتصر على الأفعال المادية فقط، فهي كلمة صغيرة تتطوي على الكثير من الأشياء الأخرى، فقد يبادر الإنسان بالسلام على الآخرين، وقد يبادر بالاعتراف بالحب ولأهله وأصدقائه، وقد يبادر لأن يبدأ بالحديث مع شخص معين أو أمام أشخاص كثيرين ومهما كان الموقف الذي يستخدم فيه الإنسان روح المبادرة، فإنها تعتبر علامة على الجرأة والقوة، ومن هذا المنطلق، تعتمد الكثير من الدول على تكوين مبادراتها القومية في سبيل إعلاء قيمتها بين الأمم؛ حيث أشار نغ (Ng، 2011، P. 348) إلى أن المبادرات القومية التي تعمل على تشجيع عوامل الإبداع والابتكار والالتزام بمعايير الجودة تتخذ مكانة كبيرة في مساعي العديد من الدول التي تستهدف تطوير ميزتها التنافسية في السوق العالمية بشكل كبير.

وبهذه الكيفية، يتضح أن المبادرات القومية تستهدف بالأساس تحقيق النمو الاقتصادي، فقد أكد هام وفيلنر وشايفريديكر (P. 7-8، 2020، Willner & Schieferdecker, Hamm) على ذلك وأشاروا إلى أن المبادرات القومية التي يتم إطلاقها بدولة معينة بشكل عام تقوم على أسس هادفة لتقوية اقتصادها من خلال تعزيز تقنياتها وآلياتها المتطورة في مجالات مختلفة؛ حيث لا تقتصر تلك المبادرات على قطاع واحد فقط، بل تسعى لتطوير وسائلها التقنية في كافة القطاعات.

مما سبق يمكن استنتاج أن المبادرات القومية تقوم الدول بتكوينها لتحقيق الفائدة والنمو داخل المجتمع، مع العلم أنها تستهدف بالأساس وضع الدولة في مصاف الدول المتقدمة من خلال استهداف اقتصادها بالتطوير عبر استيعاب كافة التقنيات المتطورة، وتشجيع التنمية بكافة القطاعات دون إغفال أي منها على حساب الآخر.

ويرى الباحث بأن المبادرة القومية تحقق قيمتين أساسيتين، وهما القيمة المجتمعية من خلال توفير الخدمات لأفراد المجتمع وبث روح الانتماء والتضافر في نفوسهم، إلى جانب القيمة الاقتصادية الجوهرية التي تساعد على تقدم الدولة ودفعها لأن تتبوأ أسمى مراكز النمو.

### مفهوم المبادرات القومية:

يعد تفسير المبادرات القومية جانباً محورياً للبحث الحالي، وذلك لتمييز نوع المبادرة عن كافة المبادرات الأخرى التي قد تتشابه من حيث التوجه وتختلف على أساس الجهة المُنفذة لها؛ حيث يمكن تبيان ما تعنيه المبادرات القومية بشكل محدد من خلال تناول التعريفات البارزة التالية:

عرف تيسست وتومز وسغروغينز وفولر (P. 29-30، 2012، Scroggins & Fowler، Toms.Test) المبادرات القومية بأنها "البرامج والمشروعات ومعينات الدعائم التقنية الأبرز التي يتم توجيهها لدعم قطاع معين في المجتمع"، كذلك وقد عرف رحمن وغيثا (P. 49، 2018، Rahman & Geetha) المبادرات الحكومية على أنها "الدعم الذي يتم منحه بواسطة الإجراءات والممارسات التي تتطوي عليها مبادرة يتم إطلاقها على مستوى قومي بواسطة الحكومة الوطنية"، مما سبق يمكن تعريف المبادرات القومية بأنها مبادرة يتم تطبيقها على مستوى وطني اعتماداً على جهود الدولة وحكومتها بشكل رسمي، دون إقبال كاهل المواطن بأعباء التكلفة؛ حيث تكون تلك المبادرات مدعومة مادياً وتنظيمياً من قبل الحكومة.

### أهمية المبادرات القومية:

تتمثل أهمية المبادرات القومية في كونها تستحدث فرصاً للعمل للشباب وتشجعهم على الإسهام في ترقية مجتمعاتهم المحلية على كافة المستويات، فقد أشار سعادة والجيوسي (٢٠١٣، ص. ١٤) إلى أن للمبادرات القومية نمطاً يتمثل في المبادرات الشبابية التي توفر فرصاً للشباب كي يعملوا معاً، ويبحثوا عن الفرص والموارد المتاحة داخل مجتمعاتهم، التي يمكن أن تساعدهم في ممارسة حقوقهم المختلفة، وصنه تغيير إيجابي في أنفسهم ومجتمعاتهم، حيث أن المبادرات والمشاريع التي يقودها الشباب تعتبر أطرراً عملية ومنهجيات جديدة، تتخلص من جمود برامج ومشروعات تنمية الشباب، وتتسم بمرونة أعلى واستجابة أكبر لتطلعات الشباب ومبادراتهم هي فرص تساعدهم علي إطلاق ما هو كامن داخلهم من طاقات وقدرات، حيث تؤثر المبادرات القومية بشكل كبير على الشباب وتجعل منهم عناصر فاعلة داخل المجتمع كونهم أبرز العناصر التي تحقق رخائه وتقدمه، فقد أكدت وزارة شؤون الشباب والرياضة (٢٠٢١، ص.ص ١٠-١٢) على أن أهمية المبادرات للشباب والمساهمين تتمثل في النقاط التي يمكن تناولها على النحو التالي:

١. حق للشباب حيث يجب على المؤسسات العاملة معهم أن تضمن توفر البيئة الآمنة والداعمة لها، فمن خلال ملاحظة العديد من البرامج والأنشطة الموجهة للشباب.
  ٢. تطوير الشباب من الناحية الاجتماعية والنفسية فهناك مجموعة من الشباب ينظرون لأنفسهم على أنهم يستطيعوا أن يساهموا في خدمة المجتمع، متحمسين أكثر إلى أن يعطوا للآخرين من حولهم الأمر الذي يكسبهم قدرات قيادية تبرز شخصياتهم في المجتمع.
  ٣. فرصة لترسيخ ثقافة التطوع وترسيخ قيم خدمة المواطن والمجتمع وفرصة للابتعاد عن العمل الروتيني وخلق قيمة مضافة في المجتمع.
  ٤. فرصة للتعليم وتطوير الذات، إن للمبادرات القومية قيمة بحد ذاتها، فهي فرصة وأحد أساليب التعلم والتي تمكن الشباب من اكتساب الخبرات والتجارب وتعزيز ثقتهم بأنفسهم.
  ٥. للمبادرات دور أساسي في إحساس الشباب بقيمة العطاء من خلال المبادرات التي نفوذها للمجتمع، فهي فرصة في توظيف الإبداع لخدمة الآخرين من حولهم كل بحسب إمكانياته وطاقاته وقدراته واهتماماته.
- كذلك وتعتبر المبادرات القومية من التوجهات الهامة التي تعكس مدى تكامل قطاعات الدولة بدءاً من مؤسساتها الرئاسية وانتهاءً بأوساط الشعب من المواطنين؛ حيث أفاد محمد (٢٠٢٠، ص. ٤٠٩) بأن المبادرات الرئاسية تعد اتجاهاً حديثاً في التواصل الجماهيري على مستوى الدول بشأن القضايا والأحداث المجتمعية، فهي تتناول عدة وسائل وأدوات اتصالية مجتمعة، وأبعاد تنموية متنوعة، كما أنها تحقق مستويات من التأثير الشعبي يختلف من مجتمع لآخر وفقاً لمحدداته الثقافية والاجتماعية والسياسية.
- كذلك وتعمل المبادرات القومية داخل مجتمع ما بنشر الوعي إزاء ضرورة الارتقاء بالصحة العامة، إلى جانب تنفيذ الممارسات الطبية والعلاجية التي تضمن توطيد سلامة وأمن المواطن الصحي، فقد حددت منظمة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (٢٠٢٠، ص. ٥) أهمية المبادرات المجتمعية من الجانب الطبي في النقاط التالية:
١. توفير فحوص طبية لصالح المواطنين.
  ٢. تقديم علاج للأمراض غير المعدية للمواطنين.
  ٣. بناء وعي المواطنين بشأن الاحتياج الماس لزيادة التغذية السليمة.
  ٤. النهوض بمستوى التغذية الوقاية من الأمراض وتوفير العلاج لها.
  ٥. تقديم مساهمات جوهرية في سياق القضاء على العبء المضاعف الناجم عن سوء التغذية.
- فضلاً عن ذلك، فتمثل أهمية المبادرات القومية بأنها تساعد على تطوير الجانب التعليمي من خلال تشجيع مؤسساته على تبني استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في سياقاتها التربوية والتدريسية، فقد أكد سيرجيس وزيرفاس وسامسون (Zervas & Sampson, Sergis, 2014, P. 1) على أن المبادرات القومية واسعة النطاق يتم تنفيذها في الأغلب لتعزيز مستوى وجودة استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات داخل المدارس.
- كما أضاف أندراي (Andrade, 2018, P. 46) بأن العديد من المبادرات القومية تساعد على تحقيق أثر إيجابي على بيئة التعلم، وذلك من خلال تحسين مخرجات التعلم عن طريق تحديد النتائج الأساسية للتعلم وكيفية تنفيذ أفضل الممارسات التي لها أن تجلب المزيد من أوجه النفع.
- مما سبق يمكن استنتاج أن أهمية المبادرات القومية تكمن في مدى فعاليتها لتحقيق الجوانب التالية:

١. تحقيق الرخاء المجتمعي: من خلال حث الشباب على النهوض بمجتمعاتهم المحلية، وإلهامهم بتكوين مبادرات على المستوى الفردي، مما يساعد على تكوين مجتمع يمتلك أسمى مستويات الذكاء الانفعالي بين الأفراد، ورغبتهم في تحقيق التقدم بشكل مستمر.
٢. تحقيق الجودة في مؤشرات الصحة العامة: تتقدم الدولة في مراكز مؤشرات جودة الصحة العامة بين الأمم كلما ازدادت كثافة وفعالية المبادرات القومية التي يتم إطلاقها لتطوير الأساليب العلاجية والتشخيصية والتوعوية لأفراد المجتمع.
٣. تحقيق التطور التعليمي: تعمل المبادرات القومية على استحداث عامل الابتكار والإبداع من خلال حث المؤسسات التعليمية على استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في المنظومة التعليمية، وهو ما يساعد في النهاية على نشر بذور التعلم المستقل والمستمر في نفوس الطلاب.

### أهداف المبادرات القومية:

هذا وتهدف المبادرات القومية لتحقيق التكافل بين القطاعات والمجالات الخدمية، من منطلق تقديم الرعاية الفائقة من الحكومة لأواسط الشعب، فقد أكد شفينيتز (Schweinitz، 2012، P. 3) على أن المبادرات الحكومية تستهدف أغلبها توفير منصة يمكن من خلالها تقديم كافة عوامل التكامل من حيث الرعاية التي يتم تقديمها للمواطن من خلال الجهات الحكومية المسؤولة عن توفيرها، وذلك يشتمل على العديد من الأمثلة الدالة على ذلك كالمبادرات الوطنية التي تعمل على دمج النسق الصحي بالنسق التكنولوجي، وذلك لتوفير آلية رقمية تتسم بالفعالية والسرعة لتقديم الخدمات العلاجية والصحية للمواطن.

وقد أضاف تافانتي (Tavanti، 2014، P. 177) إلى ذلك مؤكداً على أن المبادرات القومية تستهدف توفير الحلول والخيارات الاقتصادية الفعالة التي تضمن تحقيق التنمية بواسطة تحقيق التكامل بين رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي؛ حيث يتم تدشين رابط وثيق بين تلك الأنساق يمكن من خلاله تبادل المنافع لتحقيق التنمية، وهذا وتستهدف المبادرات القومية الحفاظ على مستوى المداومة على تلقّي التعليم في كافة المؤسسات المختلفة، فقد أشار أندروز (Andrews، 2011، P. 8) إلى أن المبادرات التي تقوم الحكومات بإطلاقها تعمل على تحقيق هدفاً أساسياً يتمثل في تفعيل روح النشاط والاهتمام بالسلامة الشخصية في نفوس الأفراد، وهو ما يعمل على تقليل نسب التسرّب الدراسي في المدارس، ورفع معدلات التقوق والأداء الأكاديمي بشكل عام لكافة الطلاب، وكذلك وقد حدد قناوي (٢٠١٨، ص. ١٠٢) بعض أهداف المبادرات التي تتم على مستوى حكومي، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

١. تمكين المجتمعات المحلية والدعوة للعمل المشترك مع الإدارة المحلية.
٢. بناء قدرات الجمعيات الأهلية المحلية.
٣. تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمع في المناطق المحرومة.
٤. بناء الثقة بين السكان والمجتمع المدني والحكومة والمتولدة من النتائج السريعة والملموسة.
٥. تحسين التواصل والتعاون في الهيئات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني وفيما بينها.
٦. استخدام مشروعات المبادرات المحلية من أجل إطلاق شرارة البدء لأنشطة التطوير بالمشاركة في المناطق ذات الأولوية.
٧. المساهمة في تحسين استجابة الحكومة لأولويات احتياجات السكان.

ومصادقاً لذلك، فقد أشار هوفمان وكين وليبسون (Kehn & Lipson، Hoffman، 2017، P. 243) إلى أن المبادرات الحكومية داخل العديد من الدول تهدف إلى رفع معدل إتاحة الخدمات المختلفة لكافة المواطنين والمجتمعات على مستوى

بيئتهم المحلية ومنازلهم الشخصية أيضًا؛ حيث تسعى تلك الجهود التي تتضمنها المبادرات لتوفير الخدمات للأفراد المحتاجين للرعاية مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، لإعانتهم على الانتقال السلس من المؤسسة العلاجية إلى المجتمع بشكل طبيعي، وهو ما يساعد على تحسين جودة الحياة وتطوير نطاق الادخار الخاص بمجال الرعاية الصحية. وعلى الجانب الآخر، تستهدف المبادرات القومية تطوير التوجه المجتمعي إزاء الاهتمام بالبيئة، حينما أكد سيمبسون (Simpson، 2020، P. 95) على أن الهدف من أغلب المبادرات التي تقوم بإطلاقها الحكومات المختلفة يتمحور حول إعادة هيكلة مخصصات الإنفاق الخاصة بمبادرات الدعم الحكومي من أجل حث أفراد المجتمع على شراء المنتجات والخدمات صديقة البيئة، من منطلق تحفيزهم على ترقية وعيهم وواجبهم المجتمعي تجاه بيئتهم التي تتطلب منهم بذل الجهود للمحافظة عليها.

ومن جانبه، فقد أكد دياكونو وفيلتشو (Diaconu & Vilcu، 2018، P. 164) على أن المبادرات القومية التي تطلقها الحكومات المختلفة تستهدف تعزيز روح التضافر والتعاون التكاملي بين الشركات والمؤسسات وما تمتلكه من أقسام البحث والتطوير من ناحية، وبين قطاع الأعمال التجارية من ناحية أخرى، كما تهدف أيضًا لتحقيق التعاون والتبادل بين الشركات والعملاء والجهات المؤرّدة.

مما سبق تناوله يمكن للباحث أن يستنتج الغرض الرئيسي للمبادرات القومية بناء على الأهداف التي تم التّطرق إليها آنفًا؛ حيث يتمثل ذلك الغرض في ربط المؤسسة الحكومية بالقطاعات الخدمية والتجارية وبالنسق المجتمعي الذي يضم كافة المواطنين من ناحية أخرى، وذلك لكي يتمكن الفرد في المجتمع من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والتجارية تحت مظلة حكومية تضبط جودة تلك الخدمات التي يحصل عليها، وتتأكد من إتاحتها في كل المناطق ولكافة الشرائح والطبقات الاجتماعية، بشرط ألا يتم الإضرار بالبيئة والمجتمع من ناحية مادية أو جوهرية.

### أنواع المبادرات القومية:

تشتمل المبادرات القومية على عدد كبير من الأنماط التي تختلف في توجهاتها التطبيقية، من حيث الفائدة أو الخدمة التي ينالها الفرد أو الجهة المستهدفة داخل المجتمع؛ وبناء على ذلك، فيمكن تناول أبرز تلك الأنماط بشكل منفصل على النحو التالي:

**أولًا:** المبادرات المؤسسية ذات النسق الاقتصادي: أكد إياكوفليفا وبيسان وأوفتيدال ودا سيلفا (Bessant، Iakovleva، Oftedal & Da Silva، 2021، P. 4) على أن المبادرات القومية قد تتضمن في طياتها إجراءات يتم توجيهها لتيسير الآلية التي تقوم من خلالها كل جهة اقتصادية بتمديد نطاق شبكة التواصل التنظيمية والاقتصادية مع المؤسسات والشركات الأخرى الأكبر حجمًا، وهو ما يساعد على إتاحة الحصول على الموارد وتبادلها بشكل حر، وعلى نحو أقل تكلفة لكل من المؤسسات الاقتصادية، فضلًا عن إتاحة فرص تحقيق التعاون بين المؤسسات لابتكار المنتجات والخدمات الجديدة وتيسير إيصالها للجمهور.

**ثانيًا:** مبادرات الدعم البحثي: أشار شيماساكي (Shimasaki، 2019، P. 70) إلى أن المبادرات القومية التي تطلقها الحكومات قد تشتمل على توفر الدعم التمويلي المطلوب لفائدة الاستثمارات المنتمية للقطاع الخاص، وتقديم ذلك الدعم على هيئة منح مالية لتشجيع المؤسسات المسؤولة عن تلك الاستثمارات على الاستفادة من ذلك الدعم وتوجيهه للأبحاث والتطوير، وذلك كمبادرات البحوث الابتكارية للمشاريع الصغيرة، نقل التكنولوجيا بين المشروعات والمؤسسات الصغيرة.

**ثالثًا: المبادرات المرفقية:** أفاد نغ وجيانغ ولي وأوكونر ولي (P. 2، 2018، O'Connor & Lee، Li، Jiang،Ng) بأن المبادرات القومية التي تقوم الحكومات بإطلاقها عادة ما تتضمن تحسين خدمات المرافق العامة كالنقل والمواصلات؛ حيث تقوم الحكومات بهذا الصدد بتشكيل مجموعة من السياسات الفاعلة التي يتم توجيهها للتغلب على مشكلة أو قضية تحول دون استفادة المواطنين من الخدمات المرفقية كما هو مطلوب، وبالتالي العمل وفقد عملية إجرائية على نحو يمكن من خلاله التأقلم مع جوانب تلك المشكلة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

**رابعًا: المبادرات التدريبية:** أشار فينكاتيش وسايكس وفينكاترامان (Sykes & Venkatraman، Venkatesh، 2014، P. 262) إلى أن المبادرات القومية التي تطلقها الحكومات يمكن لها أن تتمثل في صورة برامج محددة تستهدف توفير التأهيل المطلوب لشريحة ديمغرافية معينة من المواطنين، أو لقطاع معين من الأفراد ممن يمتلكون سمات شخصية مشتركة؛ حيث يتم استهداف تلك القطاعات لتأهيلهم على استخدام تقنية أو أداة معينة في المجتمع مثل التدريب على استخدام منصات الحكومة الإلكترونية.

وبهذا الصدد، يفيد الموقع الرسمي لخريطة مشروعات مصر (٢٠٢١) بأن المبادرات القومية تتنوع في توجهاتها والبرامج التي تستهدف تحقيق أهدافها؛ حيث يمكن تناول أبرز أنواع تلك المبادرات القومية التي تناولتها جمهورية مصر العربية على النحو التالي:

١. مبادرة ١٠٠ مليون صحة: والتي تستهدف توفير خدمات الرعاية الصحية للقضاء على فيروس سي بتكلفة ٧ مليار جنيه مصري، وبسعة استيعابية تخدم ٥٠ مليون مواطن.
٢. مبادرة نور حياة: تعتبر من المبادرات التي تساعد ضعاف البصر على التعايش داخل المجتمع وبتكلفة قدرها مليار جنيه مصري، وبسعة استيعابية تخدم ٧ مليون مواطن.
٣. مبادرة حياة كريمة: تعد المبادرة من المبادرات القومية التي تساعد على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لكافة مواطني جمهورية مصر العربية، وبتكلفة قدرها ١٠٣ مليار جنيه مصري.
٤. مبادرة تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية: وتعتبر من المبادرات التي يتم طرحها لتحسين جودة خدمات وزارة التضامن الاجتماعي لكافة مواطني جمهورية مصر العربية، وبتكلفة قدرها ٢٢ مليون جنيه مصري، وبمساحة استيعابية لحوالي ٣٥٠ مؤسسة حكومية وأهلية مشاركة.

مما سبق يمكن استنتاج أن المبادرات القومية يمكن للحكومة نشرها بين أوساط المواطنين بغية تحقيق مخططات وبرامج وطنية شاملة؛ وقد يتنوع نمط المبادرة القومية من حيث الأهداف التي تطوي عليها وتسعى لتحقيقها، مثل المبادرات التأهيلية، والمبادرات المرفقية والخدمية، وكذلك مرفقات البحث والتطوير، والربط المؤسسي بين الشركات الكبيرة والصغيرة لتبادل المعلومات وتيسير الحصول على الموارد، بالإضافة إلى مبادرات الدعم والتمويل المالي للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة.

#### دور المبادرات القومية على مستوى الفرد:

تتواجد العديد من المبادرات القومية التي يتم توظيفها لتحسين صحة الفرد وتعزيزها بشكل متكامل، فقد أكد راو (Rao، 2020، P. 2) على أن المبادرات القومية تتمثل في صور متعددة يتضمن أبرزها مبادرات تعزيز الصحة العامة التي يتم إطلاقها على مستوى الفرد؛ حيث تستهدف تلك المبادرات في المقام الأول تقليل فرص ومخاطر تعرُّض الأفراد داخل المجتمع للإصابات وكافة أشكال العدوى والأمراض؛ وذلك من منطلق السعي نحو صون صحة الفرد والحفاظ

على سلامته وتعزيز رفاهيته وسلامته الشخصية، وبهذا الصدد فيمكن الاعتماد على بعد العناصر الغذائية الذي له دور كبير في تقليل فرص الإصابة بالأمراض التي تتعلق بالأنظمة الغذائية المختلفة.

هذا وتعمل المبادرات القومية أيضًا على خدمة الأفراد في المجتمع من كبار السن، عن طريق توفير خدمات الرعاية المنزلية لهم وفق برامج وطنية، وهو ما أشار إليه فاطيما وموريدبور ودي غروتير وساغابور (Moridpour, Fatima, De Gruyter & Saghapour, 2020, P. 5) حينما أكد على أن المبادرات القومية التي تطلقها الحكومات يتم توجيه بعضها لرعاية وتوفير الخدمات المنزلية للأفراد كبار السن، وذلك ضمن برامج وخطط وطنية تعترم على الاعتناء بالمواطنين ممن يحتاجون إلى الاهتمام وتلبية احتياجاتهم التي تشتمل على الاحتياجات النفسية جراء شعورهم بالوحدة والعزلة الاجتماعية، إلى جانب كافة الخدمات الأخرى كالتنقل، والخدمات العلاجية التمريضية، والرعاية الشخصية. وعلاوة على ذلك، تعمل المبادرات القومية على خدمة ورعاية الأفراد من الطلاب الذين ينتمون إلى طبقة الأقليات في المجتمع، وهو ما أشار إليه بول (Ball, 2012, P. 11) حينما أكد على أن العديد من المبادرات الوطنية تعمل على توفير الدعم والتطوير المتكامل للمؤسسات التعليمية والمدارس التي توفر خدماتها للطلاب المنتميين للشرائح المجتمعية التي تُصنّف كأقليات؛ بحيث تدأب تلك المبادرات الوطنية على توجيه دعمها للمدارس التي تسجل نسب متدنية من الأداء بالمقارنة مع المدارس الأخرى.

وبالحديث عن خدمات التعليم، فقد أشار مارشان (Marchant, 2020, P. 151) إلى أن المبادرات القومية تساعد على خدمة الطلاب المتواجدين في المناطق الريفية والنائية؛ حيث تعمل تلك المبادرات على تشجيع الأفراد بتلك الأثناء وتحفيزهم لكي يتمكنوا من إكمال مسار تعليمهم بعد المرحلة الدراسية الثانوية، والالتحاق بقطاع التعليم الجامعي. وبالإضافة لذلك، تعمل المبادرات القومية على توفير خدماتها للأفراد من أولياء الأمور والأسر، وهو ما أشار إليه نيكولسون وفريزن (Nicholson & Friesen, 2019, P. 157) حينما أكد على أن العديد من الدول، في العالم المتحضر على وجه التحديد، تهتم بإطلاق مبادرات قومية شاملة يقومون خلالها بتوفير الموارد البشرية اللازمة لتقديم الرعاية الصحية وبالأخص فيما يتعلق بمجال الصحة العقلية للآباء وأولياء الأمور وأفراد الأسر المسؤولة عن تربية الأطفال والأبناء، كما هو الحال في دول غربية مختلفة.

مما سبق يمكن استنتاج أن المبادرات القومية لها دور ملحوظ في الارتقاء بمستوى الأفراد داخل المجتمع على أساس صحي وتعليمي وخدمي؛ علمًا بأن تلك المبادرات التي يتم إطلاقها وطنيًا تشمل بشكل مستهدف مجموعة معينة ممن تعتبر أكثر احتياجًا من مجموعات أخرى من الأفراد، شريطة أن تكون تلك المبادرات متوجهة بالخدمة والرعاية لذلك القطاع من الأفراد على مستوى وطني، وليس في تكتل محلي مستقل عن دونه من الأثناء أو المحافظات أو الولايات الأخرى.

### دور المبادرات القومية على مستوى المجتمع:

تؤدي المبادرات القومية دورًا بارزًا في النهوض بمجال التعليم على مستوى مجتمعي، وهو ما أشار إليه ريغان (Regan, 2011, P. 5) حينما أكد على أن المبادرات الحكومية تسمح بالمناطق التعليمية أن تعمل على تطوير موارد كل مدرسة تابعة لها على المستوى المعرفي والمهني وذلك لكي يتسنى لها تحقيق التفوق في منظومة التعليم، والحفاظ على الكوادر الفنية عالية التأهيل من المعلمين، وذلك لأن كفاءة المعلم وجودته كمدرس لها أثر إيجابي ومباشر على مستوى تحصيل الطلاب.

كما تساعد المبادرات القومية أيضًا على تكوين بيئة صالحة لكافة المؤسسات التجارية بأن تواكب كافة التغيرات التي قد تهددها مثل الأوبئة المختلفة، وهو ما أشار إليه بيلتسكي وغونثر وكريتيكوس وثوريك (Guenther, Belitski)، والمشاريع والمؤسسات التجارية بأن تتأقلم مع الأوبئة التي تظهر بشكل مفاجئ، مثل وباء كوفيد-19، وذلك من أجل مساعدتها على البقاء في ظل مثل تلك الظروف.

وبالحديث عن المشاريع والمؤسسات التجارية، فتعمل المبادرات القومية أيضًا على إعانة الحكومات لتحقيق التحول الرقمي لمساعدة تلك المؤسسات على الانتشار داخل السوق، وهو ما أشار إليه النعيمات وعبد الله وعثمان وأحمد (Al-Naimat, Osman & Ahmad, Abdullah, 2012، P. 877) حينما أكد على أن تطبيق مفاد المبادرات القومية الخاصة بتحويل الحكومات ومؤسساتها وإجراءاتها من النسق التقليدي إلى النسق الإلكتروني تساعد قد صارت من الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها العديد من الدول؛ حيث تعمل تلك المبادرات الحكومية الإلكترونية على تيسير عامل التواصل والتعاون بين الحكومة وبين شركات ومؤسسات القطاع الخاص التجارية، مما يسهم في تخفيض التكاليف لتلك الشركات ودعم قدرتهم على التحكم بالمخزون بشكل أكثر فعالية؛ وكنتيجة لذلك، فيمكن القول بأن تلك المبادرات تساعد على توفير بيئة تجارية فعالة تشجع على امتلاك كافة المؤسسات للميزة التنافسية.

وبالإضافة إلى ذلك، فتعمل المبادرات القومية على توثيق الروابط التعاونية بين المؤسسات الحكومية والمركزية من ناحية، وبين الجهات المحلية داخل المجتمع، وهو ما أشار إليه حينما أكد إريكسون وهاغا وهوفماير (Haga, Eriksson, Hofmaier, 2011، P. 164) على أن المبادرات القومية تساعد بشكل ملحوظ على تكوين روابط بين الجهات المحلية من ممثلي المواطنين ومن يهتمون بالاشتراك في الحوار المجتمعي وبين المؤسسة المركزية المتمثلة في حكومة الدولة، وذلك لتحقيق التعاون بصدد ذلك الحوار على نحو إستراتيجي، ولكي يمكن تطبيق وظائف المبادرة بالكيفية المطلوبة.

كذلك، ويمكن القول بأن المبادرات القومية تعمل على تحقيق المساواة بين عناصر المجتمع، وتحقق فرص متكافئة للجميع، وهو ما أشار إليه غوغوي (Gogoi, 2020، P. 335) حينما أكد على أن المبادرات التي تطلقها الحكومات تساعد بشكل كبير على تمكين العنصر النسائي داخل المجتمع، وذلك عن طريق إحداث التغيير الإيجابي داخل المجتمع، وتوليد فرص العمل في كافة المجالات، وزيادة الدخل الخاص بكل منهم وبأسرهم، وبالتحديد داخل المناطق النائية والريفية كالقرى والمدن الصغيرة.

مما سبق يمكن للباحث استنتاج أن المبادرات القومية تساعد على تحقيق العديد من المنافع للأفراد كونها تساعد على تلبية العديد من المطالب الفئوية، أو الاحتياجات التي تقتصر على قطاعات محددة، لكن قيمتها المجتمعية على نحو شامل تتجاوز تلك المنافع كونها تؤدي إلى كل من:

1. إقامة أسس تعتمد على معايير مخطط لها على نحو مدروس لتكوين بيئة سوقية تستوعب كافة أنماط المشروعات.
2. توطيد أواصر الثقة المتبادلة بين الحكومة ومؤسساتها، وبين الأفراد والمواطنين وممثليهم من الجهات المحلية.
3. توفير فرص عمل، وتحقيق دعائم الحراك المجتمعي الإيجابي، وتمكين كافة العناصر بغض النظر عن قدراتهم وخصائصهم الذاتية لاعتلاء مناصب مهنية في المجتمع.
4. الحفاظ على صحة وسلامة المجتمع ككل، والاعتناء بالجانب الصحي لكبار السن على وجه التحديد.

## القسم الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العوامل التي تحفز تطوير الاقتصاد في المجتمعات، وهو ما أشار إليه وانغ (Wang، 2016، P. 167) ( P. 167، 2016، Wang) حينما أكد على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد من الجوانب التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، واستحداث فرص العمل للأفراد داخل المجتمعات النامية على وجه التحديد؛ حيث يتم اعتبار المؤسسات الحاضنة لتلك المشروعات من البيئات التنظيمية النشطة داخل مجتمعات الاقتصاد الناشئ.

هذا ويمكن القول بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتسم بخصائصه التي تسهم في نشر الإبداع والابتكار التنظيمي، فقد أشار بابارتشيليك وتاشيل وآباك (Tasel & Apak، Bayarcelik، 2014، P. 202) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من العناصر الأساسية في اقتصاد أي مجتمع؛ حيث تعتبر مسئولة عن توجيه سبل الابتكار والمنافسة في القطاعات المختلفة.

مما سبق يمكن استنتاج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أنساق التشكيل السوقي في أي دولة الداعمة لتوفير فرص عمل وتحقيق دخل مناسب للقطاع الأعم من الأفراد؛ ولهذا السبب، فتعتني أغلب الحكومات بهذا النسق على نحو مكثف سواء عن طريق التعزيز التمويلي أو من خلال تهيئة المناخ التجاري والمؤسسي الصالح لتلك المشروعات.

### مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الموضوعات البحثية بكونها مصطلحاً قائماً بذاته؛ بحيث يعمل العديد من الباحثين والمُنظِّرين في المجال التنظيمي والاقتصادي بشمل هذين النوعين من المشاريع عبر مفهوم متكامل؛ وبهذا الصدد، فيلزم توفير منحى تفسيري لذلك المصطلح وفقاً للتعريفات البارزة التالية:

عرف عرفات وأحمد (Arafat & Ahmed، 2013، P. 38) المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "أي مشروع لا يتجاوز عدد العاملين به بضع مئات من الأفراد، وقد تختلف حيثياته طبقاً لسياسات الدولة الناشئ بها".

عرف العبادي (٢٠١٥، ص.ص. ١٧-١٨) المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها "معيار العمالة، وهي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيما بين ١-٥٠ عاملاً، وهي المشروعات التي يعمل بها حتى ٥٠ عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ٣ مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى ١٠ عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى ١٠٠ ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى ١٠ آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى ٣٠٠ عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ١٠ مليون دولار".

كذلك وقد عرف كونداي وشينغولر (Kunday & Senguler، 2015، P. 974) المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها "مجموعة من المشروعات التي تقوم بعض الشركات بإنشائها، على ألا يتعدى عدد الموظفين بها عن ٢٥٠ عامل وموظف، وألا يقل عن ٥٠ عامل وموظف".

كما عرف إيتيميز (Etyemez، 2017، P. 27) المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها "كافة المشاريع الغير ضخمة والتي تمثل الغالبية العظمى للمشاريع بامتلاكها للحصة السوقية الأكبر في مجتمع ما".

عرف محمد (٢٠١٨، ص. ١٨) المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تختلف من دولة لأخرى لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل طبيعة مكونات عوامل الإنتاج ونوعية الصناعات التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية ومدى توفر القوى العاملة الحرفية ودرجة تأهيلها، والمستوي العام للأجور والدخل، وغيرها من

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها، وقد تختلف المشروعات الصغيرة داخل الدولة الواحدة من نقطة زمنية إلى أخرى، ومن قطاع اقتصادي إلى آخر".

كما عرف الخريف وماكلاغلين (Alkhorraif & McLaughlin، 2018، P. 233) المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها "مجموعات من المنظمات التجارية التي تمتلك عدد أقل من ٢٥٠ موظف، ويتراوح حجم إيراداتها من ١٠ إلى ٥٠ مليون يورو".

### نشأة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل نشأة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كونها نقطة البداية التي نبعت منها كافة أنماط المشروعات والمؤسسات الضخمة، فقد أكد صقر (٢٠٢٠، ص. ١٨) على أن المؤسسات الإنتاجية الكبيرة في العصر الحالي والتي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات أو يطلق عليها الشركات متعددة الجنسيات حيث كانت في بداية مراحلها عبارة عن مشروعات صغيرة، أو مؤسسات صغيرة في بداية تشكل النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، غير أن بعض الكتابات تشير إلى أن المشروعات الصغيرة نشأت في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أوائل خمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنتصف ستينات في اليابان، وحظيت برعاية الحكومات، والمنظمات المحلية من خلال إصدار التشريعات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور، كما أشار إسماعيل (٢٠٢٠، ص. ٢٤-٢٥) إلى أن تؤكد الشواهد التاريخية أن منشآت الأعمال الصغيرة تمثل اللبنة الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة في بلدان العالم المتطورة، لذلك المشغل الصغير قد انبثق عنه مصنع كبير، وهذا المحل التجاري المتواضع قد تطور ليصبح شركة تجارية ضخمة، وذلك الحقل الزراعي المحدود بمساحته وإمكاناته قد أنطلق ليصبح حقلاً زراعياً واسعاً، فقد سبقت المشروعات الصغيرة من الناحية التاريخية المشروعات الكبيرة، ولما كانت التكنولوجيا المثمرة اقتصادياً ملازمة للإنتاج الكبير فقد نمت من خلال المشروعات الكبيرة، وتراجعت المشروعات الصغيرة نسبياً، ثم عادت أهمية المشروعات الكبيرة في هذا القرن في الدول النامية والمتقدمة، وقد أكد على ذلك مودود الحق وأحمد وخان (Ahammad & Khan، Moudud-UI-Huq، 2013، P. 37) حينما قام بتتبع تاريخ نشأة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث صرّح بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تم إنشائها في عصر المقايضة التجارية قبل اختراع الأموال كوسيلة للتجارة بين المؤسسات والأسواق المختلفة؛ ومع تطور القطاع التجاري والسوقي، فقد تم تشكيل مصطلح "المشروعات صغيرة الحجم" لأول مرة في الدول التابعة للمملكة المتحدة في بريطانيا، وكافة الدول الأوروبية الأخرى، على أن تلك المشروعات ترجع نشأتها الفعلية تنظيمياً وتجاريًا داخل أمريكا، قبل أن تنتشر في كافة دول العالم.

مما سبق يمكن استنتاج أن نشأة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأت في القارة البيضاء انطلاقاً من بريطانيا كتوجه نظري، ومن ثم بدأت بالانتشار بشكل محدود على منحنى تنفيذي؛ لكن البداية الحقيقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة للعديد من المواطنين لبدء حياة مهنية مستقلة.

ويرى الباحث بأن نشأة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتوافق بشكل كامل مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية التحرري؛ حيث كانت تلك الدولة نبراساً للاستقلالية التنظيمية والتجارية من القيود البيروقراطية التي كانت منتشرة في القرون السابقة لاختراع الأموال كوسيلة للتجارة.

## أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة تطوير الوسائل التنموية التي تساعد على ترقية النظام الاقتصادي في الدول النامية؛ وهو ما أشار إليه شاريبي وأبو الحبيب وكوتشاكزاده وماجيمرادي ومالكي (Abolhabib, Sharifi, Koochakzadeh & Hajimoradi, 2020، P. 1) حينما أكد على أن الغرض الأساسي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكمن في تطوير الدول التي لا تتمكن من الوصول إلى سوق التجارة العالمية بمنتجاتها وخدماتها، وهو ما يساعد على تطوير الإنتاجية الخاصة بالدولة، وتساعد على تنفيذ عمليات الإدارة المعرفية التي تلعب دور عال في حيازة المعرفة للوصول لتلك الأهداف الاقتصادية المثمرة.

هذا وتهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإعانة الحكومة على توفير فرص عمل للشباب، وتخفيف العبء الخدمي والاقتصادي على الدولة، وهو ما أشار إليه حينما أكد ريدي (Reddy, 2018، P. 8) على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستهدف بالأساس توفير فرص عمل فعلية، فهي لا تقوم بتبني آليات التوظيف على منحى نظري، بل تقوم تطبيقياً بوضع الأفراد في مناصب مهنية ووظيفية تناسبهم.

كذلك وقد أكد على أن أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرئيسية تتمثل في زيادة وتطوير المشاريع والشركات التجارية الإنتاجية في سبيل بناء نظام اقتصادي قومي يقوم على أسس الديمقراطية والحرية الاقتصادية المتكاملة؛ حيث أن ذلك الهدف يُبنى بشكل رئيسي على مجموعة من الأسس التي يمكن تناولها على النحو التالي:

نمو مستوى الاستقلالية والتعاون والتكامل وتحقيق الفعالية في عملية الريادة لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدتهم على تحقيق مبادراتهم الخاصة.

ويرى الباحث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تهدف بشكل غير مباشر إلى زيادة حصة الدولة من المشروعات الضخمة، وذلك لأن معظم المشروعات والشركات الضخمة، قد تبدأ بالأساس كمشروع صغير أو متوسط ثم يستمر في النمو والوصول إلى مستويات تنافسية قد تضعه في مصاف الشركات المتقدمة على مستوى العالم.

### خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة تكوينها وتنظيمها على نحو بسيط من قِبَل المواطنين، وهو ما أشار إليه سعد الدين (٢٠٢١، ص. ٤٥) حينما أكد على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتصف بسهولة تأسيسها وتنظيمها وذلك نظراً لانتسامها بعدم تطلبها لرأس مال كبير نسبياً، وتوافر كافة المقومات والموارد التي تساعد على تشكيلها، وبالأخص فيما يتعلق بالمشروعات الفردية والعائلية والورش الصغيرة التي تنتمي لقطاعات الأغذية والزراعة والخدمات، وما يمكن إلحاقها بها من صناعات مختلفة.

### طرق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر عملية الحصول على تمويل يساهم في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أبرز الخطوات الحرجة في مخططات أي مشروع ذا صلة؛ حيث أشار الجروشي و التركي (٢٠١٩، ص. ٤٣٢) إلى أن الوسائل التي تساعد على تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي تتمثل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ومع ذلك، فلا تزال عملية الحصول على مصدر تمويلي من أكبر المشكلات التي تواجه قادة وأصحاب تلك المشروعات، وهو ما يدفع العديد من المجتمعات والحكومات لتوفير فرص للتمويل من خلال المؤسسات المصرفية عن طريق الإقراض.

كما أشار رينتكوفا وروشتاروفا (Rentkova & Rostarova، 2016، P. 661-662) إلى أن المصادر التمويلية التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل أيضًا في كل من:

1. **المصادر الداخلية للتمويل:** تشتمل تلك المصادر بشكل كبير على الاقتراض من الجهات المختلفة التي قد تتمثل في عمليات التمويل الذاتي من خلال استخدام المُدخَّرات الشخصية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو عن طريق الاعتماد على الأرباح التي تم توليدها نظير بيع بعض الأصول التابعة لهم.
2. **المصادر الخارجية للتمويل:** تشتمل تلك المصادر بشكل كبير على الاقتراض من الجهات المختلفة التي قد تتمثل في جهات اجتماعية مثل الأسرة والأصدقاء والأفراد الذين يقومون ببنّي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمويلًا؛ أما الجهات الخارجية الرسمية للتمويل فتتمثل في البنوك والمؤسسات المصرفية، والمؤسسات التي تقوم بمنح القروض.

كذلك وتعتبر عملية إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أبرز الطرق التي يمكن لتلك المشروعات الاعتماد عليها للحصول على التمويل الذي تحتاجه، وهو ما أشار إليه موريوكي (Muriuki، 2018، P. 10) حينما أكد على أن الإقراض الذي تقوم البنوك التجارية بتوفيره يعتبر من الآليات التي تعتمد عليها العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكي تبدأ إجراءاتها التشغيلية والإدارية، مع العلم أن معظم تلك البنوك والمؤسسات المصرفية التجارية تحقق ربحها الأساسي من عمليات الإقراض تلك التي يتم توجيهها لتلك المشروعات.

حيث أشار خان (Khan، 2015، P. 188-190) إلى أن المؤسسات المصرفية التي تساعد على منح التمويل الكافي لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف بشكل كبير يمكن تناوله على النحو التالي:

1. **بنوك المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تتميز تلك المؤسسات المصرفية بأنها تستهدف تشجيع وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يتم بنائها بالأساس لخدمة أصحاب تلك المشاريع فقط؛ هذا وتعمل تلك البنوك على توفير التسهيلات التمويلية بمعدلات مختلفة للفوائد ومحددات لتلك القروض، كالقروض المحددة بأجل.
2. **البنوك التجارية:** تتمثل البنوك التجارية في المؤسسات المصرفية التي تستخدم وسائل تمويلية تعتمد على الإقراض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب معاملات مصرفية أخرى لا تتعلق بتمويل تلك المشروعات.
3. **مؤسسات مصرفية دولية:** تتمثل تلك المؤسسات في البنوك والمؤسسات والجهات التمويلية التي تؤدي دور ملحوظ في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

مما سبق يمكن استنتاج أن الطرق التي يمكن لها أن تساعد على توفير التمويل اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في ثلاثة جوانب رئيسية يمكن تناولها على النحو التالي:

1. الجانب الذاتي الخاص بتمويل صاحب المشروع لأنشطته التجارية والتسويقية على نحو لا يتجه خلاله لخير الاقتراض من المؤسسات التمويلية والمصرفية.
2. الجانب المصرفي الذي يتعلق بتوجه صاحب المشروع لتمويل أنشطته التجارية من خلال الاعتماد على قرض يحصل عليه من البنوك والمؤسسات المصرفية المختلفة.

ويرى الباحث أن المبادرات القومية التي تقوم الحكومات بإطلاقها داخل الدول والمجتمعات المختلفة يمكن لها أيضًا أن تؤدي دورًا محوريًا في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما لا يمكن إغفاله خاصة في الدول التي تسعى لتطوير اقتصادها على نحو متكامل في كافة المجالات.

### أثر المبادرات القومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تساعد المبادرات القومية على التأثير في حصيلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة البحثية بالإثراء لتتمكن من متابعة أنشطتها التجارية، وهو ما أشار إليه آرشوف وهينشال وجوزويشين وراكيت (Juzwishin ، Henshall, Arshoff & Racette، 2012، P. 67 ) حينما أكد على أن البرامج والمبادرات التي تقوم الحكومات بإطلاقها تستهدف في بعض الأحيان رعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم لهم من خلال مساعدة تلك المشروعات على إثراء الجانب البحثي لديهم، والترويج لنتائجهم البحثي وتحويله إلى مستحدثات ومخترعات يمكن الاستفادة منها مادياً، ووضعها بين المؤسسات والشركات التجارية المعروفة في السوق الذي تنتمي له.

ويمكن للمبادرات القومية أيضاً أن تتبع من تشريعات دولية تسعى للحفاظ على مصادر تمويل مستدامة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يؤثر على استدامة وفعالية منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أشار نيجروت ومافتي (Negryt & Maffei، 2011، P. 84 ) إلى أن البرنامج الأوروبي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن له أن يستهدف بشكل كبير تنسيق المبادرات القومية في الدول المختلفة لكي يتمكنوا من استيفاء التشريعات والضوابط المتوافقة بيئياً، وهو ما يجعل تلك المبادرات أكثر كفاءة وفعالية لكي تتمكن من إعانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على امتلاكها لدعم تمويلي يهدف إلى تشجيع تلك المشروعات على توليد المنتجات والخدمات المستدامة.

كذلك وتؤثر المبادرات القومية على رفع كفاءة الكوادر الفنية للعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أكد يوان وعزام وثام (Azam & Tham، Yuan، 2019، P. 231 ) على أن المبادرات التي تطلقها الحكومات على مستوى وطني تعتبر ذات فعالية كبيرة لتعليم وتدريب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تَبَيُّن أكثر الممارسات المهنية فعالية إزاء تعاملاتهم الإدارية مع النسق التمويلي، انطلاقاً من تطوير عمليات التخطيط والرقابة والتحكم في التدفقات النقدية داخلياً لكي يمكن توظيف المركز المالي للشركة.

وبهذا الصدد، فقد أكد كاري وتانيفسكي (Carey & Tanewski، 2016، P. 290 ) على أن المبادرات القومية التي تطلقها الحكومات تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على امتلاك المشورة والدعم المطلوب من خلال وضع تخطيط منهجي لتلك المبادرات على نحو يستهدف تحسين جوانب تلك المشروعات التخطيطية.

كما أكد الشال (٢٠١٧، ص. ٢) على أن المبادرات القومية التي تطلقها الحكومات يمكن لها تُعزِّز بواسطة مبادرات تكميلية تستهدف التأثير على الجوانب المالية والإدارية، استهدافاً لتحقيق كل من:

١. تقديم الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات الجمارك وتسويق المنتجات.
٢. مشاركة وتكاتف كل مؤسسات الدولة والحكومة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

كما تساعد المبادرات القومية بشكل متميز على التأثير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص مصادرهم التمويلية؛ فقد أشار إنفليز (Infelise، 2014، P. 8-9 ) إلى أن الدول المختلفة تسعى نحو توفير مصادر وبدائل تمويلية متنوعة أمام أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يتم ذلك عن طريق البرامج الوطنية التي تقوم الحكومات بإطلاقها لمساعدة تلك المشروعات على النمو داخل السوق؛ ومن أبرز أمثلة تلك المبادرات القومية التي تساعد على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يمكن تناوله على النحو التالي:

١. المملكة المتحدة: قامت المملكة المتحدة بتوفير مبادراتها القومية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اشتمالاً على مبادرة التمويل بقصد الإقراض "Funding for Lending Scheme"، ومبادرة ضمان القرض الوطني "National Loan Guarantee Scheme"، وضمن تمويل المشروعات "Enterprise Finance Guarantee"، وشراكة تمويل المشروعات "Business Finance Partnership"، وكذلك برنامج قروض المشروعات الناشئة "Start-up Loans".

٢. ألمانيا: قامت المملكة المتحدة بتوفير مبادراتها القومية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اشتمالاً على قروض المشروعات الناشئة "Start Universal"، وقروض ريادة الأعمال "Entrepreneurship Loan"، وبرنامج الابتكار بطرازه الأول والثاني "Innovation Programme I، II".

٣. إسبانيا: تسهيلات السيولة للشركات وريادة الأعمال "Companies and Entrepreneurs Facility/Liquidity"، وبرنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة "SME Guarantee Programme"، وكذلك مشروعات شركة الابتكار الوطنية لرواد الأعمال الشباب والتنافس والشركات التكنولوجية "ENISA Young Competitiveness and Technology-Based Companies, Entrepreneur".

ما سبق، يستنتج الباحث أن المبادرات القومية تؤثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجوانب التالية:

١. **حاضنات الأعمال:** تؤثر المبادرات القومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير أدوات تعمل على تحسين إمكانية تحويل النتائج البحثي الذي تقوم المشروعات بتوليده إلى مستحدثات ومخترعات يمكن الاستفادة منها ربحياً.

٢. **الاستدامة التنظيمية:** تؤثر المبادرات القومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين توجهات المشروعات إزاء حفاظهم على البيئة من خلال استخدام موارد خضراء، وتشجيعهم على التخطيط الفعال للإجراءات الإدارية والتمويلية.

٣. **التمويل:** تؤثر المبادرات القومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير العديد من البرامج والتوجهات الوطنية التي تهدف لتخصيص إيداعات مالية يتم منحها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكي يتمكنوا من الإنتاج وزيادة الدخل القومي وتحسين الاقتصاد.

٤. **المركز الاقتصادي:** تؤثر المبادرات القومية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعميق أثر المشروع في السوق التجارية، بواسطة منح تسهيلات تمويلية وضريبية تسهم في تقويم المركز المالي الشركة التابعة لتلك المشروعات داخل اقتصاد الدولة.

**القسم الثاني: الدراسات السابقة والمبادرات القومية**

**أولاً: الدراسات السابقة التي تناولت المبادرات القومية:-**

دراسة "كولي" (Kooli، 2020) بعنوان: "مبادرات التمويل الإسلامي لتعزيز إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أفضل الممارسات والتجارب المستخدمة من قبل مؤسسات التمويل الإسلامية لتعزيز إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإسلامية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القائم على جميع

وتحليل ومراجعة الوثائق التي تتناول الممارسات والتجارب المستخدمة من قبل مؤسسات التمويل الإسلامية لدعم إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- 1- تقوم مبادرات مؤسسات التمويل الإسلامية بتوفير مجموعة من الآليات والبرامج التي توفر التمويل لرواد الأعمال والدعم التقني فيما يتعلق بالأفكار والمشروعات.
- 2- تقوم مؤسسات التمويل الإسلامية باستخدام أفضل الممارسات والتجارب في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإسلامية.

دراسة جنيد ويوسف (٢٠٢٠) بعنوان: "تدعيم دور المجتمع المدني في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر" هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة أهمية دور المجتمع المدني في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقد تبنت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على مراجعة الموضوعات البحثية المرتبطة بالمجتمع المدني في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

- 1- أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تواجه التحديات في مصر كم هو الحال في الدول النامية والعديد من التحديات التي تحول دون تحقيق أهدافها في التوسع والنمو وزيادة الاستثمار .
- 2- أن التمويل يعتبر من أهم العوامل الحاكمة والمؤثرة في قدرة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو وينطبق هذا على الدول النامية والمتقدمة.
- 3- أن المعوقات أدت إلى انخفاض النسبة التي تحصل عليها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من البنوك حيث تشير بعض التقديرات إلى أن من ٦-٨% فقط من القروض تمنح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حيث لا تزال هذه المشروعات تعتمد على الأشكال التقليدية للإقراض.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها مضاعفة الإعانات في ميزانية الدولة لصالح الجمعيات حيث لم تزد الإعانات بمعدلات تتوافق مع معدلات التضخم، مما أدى إلى نقص قيمتها الحقيقية.

دراسة "رحمان وماجومدير" (Rahman & Majumder, 2020) بعنوان: "القابلية لتنفيذ مبادرات المؤسسات غير الحكومية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمزايا والتحديات الريفية: دراسة حالة في كومبلا، بنجلاديش"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تأثير مبادرات المؤسسات غير الحكومية في تسريع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تحليل المزايا والتحديات الريفية المتعلقة بهذه المبادرات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كومبلا في بنجلاديش، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كومبلا في بنجلاديش، واشتملت عينة الدراسة على (٤٠) من العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كومبلا في بنجلاديش، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي والنوعي، كما استعانَت الدراسة بالاستبانة المسحية والمقابلات الشخصية كأدوات للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- 1- تسهم مبادرات المؤسسات غير الحكومية في نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنجلاديش.
- 2- تقوم مبادرات المؤسسات غير الحكومية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استخدام الموارد المحلية وتجميع رأس المال.
- 3- ساعدت مبادرات المؤسسات غير الحكومية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستوى التعليم وتمكين المرأة والصحة والصرف الصحي وخلق فرص العمل وتعزيز إنشاء الأعمال الذاتية في المناطق الريفية.

دراسة الشيخ (٢٠١٧) بعنوان: "دور البنك الزراعي في منح التمويل الأصغر في السودان: دراسة حالة مبادرة للتمويل الأصغر-أبسمي ٢٠١١-٢٠١٥م"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١- أن التمويل الأصغر يعتبر أداة فعالة وقوية لمحاربة الفقر، وذلك من خلال خلق فرص عمل وتوليد الدخل.

٢- أن التمويل الأصغر ساعد على إدخال الفئات الفقيرة ضمن مشاريع التمويل.

٣- أن التمويل الأصغر يساهم في تحريك الطاقات المتعطلة إلى طاقة مشغلة مما يؤدي إلى توازن المجتمع.

٤- الوصول إلى الفقراء مازال محدود ومتمركز في بعض المناطق

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة زيادة السقف التمويلي لمشاريع التمويل الأصغر، وتأسيس هيئة أو لجنة متابعة دائمة من المصدقين ومالكي المشروعات الصغيرة والقانونيين لتدارس وإيجاد طرق تسهل عملية الإقراض وتوفير الضمانات المطلوبة وتذليل العقبات.

دراسة "فينكيفيسويت وسوباسيين" (Venckeviciute & Subaciene, 2015) بعنوان: "المبادرة الأوروبية حول قياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الليتوانية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير إطلاق المبادرة الأوروبية حول العبء الإداري المحاسبي على قياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الليتوانية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القائم على تحليل الموضوعات البحثية ومقارنة وتعميم المعلومات حول المبادرة الأوروبية المتعلقة بالعبء الإداري المحاسبي لقياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليتوانيا، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١- وجود قصور في التوزيع والتوازن المتساوي لمؤشرات الأداء الرئيسية المالية وغير المالية والتي تشير إلى عدم التكيف مع التغيرات المحاسبية وقياس الأداء من خلال المبادرة الأوروبية.

٢- يساعد التحليل الشامل للتوجهات الخاصة بالاتحاد الأوروبي والسلوكيات القانونية الأخرى والبنية التحتية المعلوماتية في ليتوانيا في التنبؤ بالأفاق حول قياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٣- يعد التنبؤ بالانخفاض الكبير في الوصول إلى المعلومات المالية بمثابة النتيجة الأساسية لمبادرة الاتحاد الأوروبي المستقبلية التي تؤدي إلى التغيير في البيئة والممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليتوانيا.

كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول المبادرات الفعالة المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك ضرورة تسليط الضوء على تأثير المبادرات المختلفة على الأداء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة "التشاك وفوس" (Walczak & Voss, 2013) بعنوان: "الإمكانات الحديثة المتعلقة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة البولندية في إطار مبادرة المصادر الأوروبية المشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بإدارتها بنك التنمية الوطني البولندي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المجالات المتعلقة بالدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار مبادرة المصادر الأوروبية المشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بإدارتها بنك التنمية الوطني البولندي التي يقوم بإدارتها بنك التنمية الوطني في بولندا، واعتمد الباحث على المنهج التحليلي القائم على تحليل المجالات الخاصة بالدعم

- المالي المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بولندا في إطار مبادرة المصادر الأوروبية المشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يطبقها بنك التنمية الوطني في بولندا، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:
- 1- تستهدف مبادرة المصادر الأوروبية المشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يطبقها بنك التنمية الوطني في بولندا توفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
  - 2- يرتبط الدعم المالي المتوفر في المبادرة بالوسطاء الماليين الذين يوفر الدعم ورواد الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - 3- تساعد المبادرة في تطوير المشروعات وخلق أماكن متعددة للعمل وتشجيع الأشخاص على إطلاق المشروعات الخاصة وإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
  - 4- يساعد الدعم المالي من خلال المبادرة المتمثل في شكل الضمانات المالية في خفض التكاليف المتعلقة برأس المال من خلال تخفيف المخاطر المتعلقة بتمويل المصارف للمشروعات بتقديم الاستثمار المحدد والحفاظ على معدل الائتمان والاستخدام المحتمل في حالة الحصول على رأس المال من خلال القروض البنكية.
  - 5- تتميز المبادرة بالمرونة وتوفير الدعم المالي للشركات الناشئة ذات الأصول المنخفضة وتعزيز تعديل الأنشطة في المناطق المحددة من خلال برامج التشغيل الإقليمي المحدد، حيث تساعد هذه المبادرة كذلك في التغلب على المعوقات الإدارية والقانونية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة تيسير الإجراءات المتعلقة بتطبيق برامج ومبادرات الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك ضرورة تنفيذ مبادرات التمويل الفعالة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز بقائها.
- دراسة محمد (٢٠١٢) بعنوان: "دور التمويل الأصغر في تمويل مشروعات الخريجين بولاية الجزيرة- السودان" هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإلمام والمعرفة في مجال التمويل الأصغر لدى العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر، وكذلك التعرف على مستوى المعايير التي تستخدمها مؤسسات التمويل الأصغر في تحديد مدى جدية طالب التمويل، واشتملت عينة الدراسة على مجتمع الدراسة المتمثل في مدراء المؤسسات وموظفي الإقراض ورؤسائهم كمانحين والخريجين مطالبين التمويل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:
- 1- جاء مستوى المعرفة في مجال التمويل الأصغر لدى العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر بدرجة مرتفعة.
  - 2- جاءت المعايير التي تستخدمها مؤسسات التمويل الأصغر في تحديد مدى جدية طالب التمويل بدرجة (مرتفعة).
  - 3- أن نسبة كبيرة من الباحثين العاملين في مجال التمويل الأصغر بالمصارف لهم معرفة وإلمام بمفهوم وتمويل عمليات التمويل الأصغر وأكدوا أن أنشطة التمويل تحتاج إلى معرفة خاصة.
- وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: إلزام المصارف بوضع معايير لاختيار العميل الجاد عند تقديم الطلب وذلك بعمل دراسة اجتماعية، وتقوية الوعي الادخاري للعملاء مع انتهاء سياسة الانتشار الجغرافي لمؤسسات التمويل الأصغر في الريف البعيد.

### دراسة صيام (٢٠١٢) بعنوان: "دور الزكاة في صناعة تمويل المشروعات الصغيرة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الزكاة في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال تقديم التمويل اللازم لها وفق معايير الزكاة، والكشف عن مدى فاعلية الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك الكشف عن مدى نجاح المشروعات الصغيرة التي تُمول وفق معايير الزكاة، واستخدم الباحث المنهج التحليلي كمنهج للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١- أن للزكاة دور في تنمية المشروعات الصغيرة من خلال أوجه التمويل، في ظل ضعف الموارد المالية لتطوير المشروعات الصغيرة وطرق عملها وإنتاجها، حيث تعمل الزكاة على زيادة الدخل القومي من خلال إنفاق حصيلتها على المشروعات الصغيرة المنتجة.

٢- أن الزكاة تعتبر أداة فاعلة لتمويل المشروعات الصغيرة واستمراريتها رغم ارتفاع تكلفة الإنتاج لبعض المشروعات الصغيرة، حيث أنها تعمل على دعم صغار المنتجين والمشروعات الصغيرة إلى حيز إنتاجي قوي من خلال دعمها لهم وتمويلها لمشاريعهم.

٣- نجاح الكثير من المشروعات الصغيرة التي تم تمويلها عن طريق الزكاة رغم تدني العائد من بعض المشروعات الصغيرة، وتعمل على زيادة حركة النقود والعملات وبذلك تزداد القوة الشرائية مما يعمل على زيادة الاستثمار.

٤- وجود علاقة جلية بين الزكاة كأداة تمويلية وتحقيق العدالة التنظيمية.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: تفعيل دور الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة وزيادة الفئات المستهدفة، والابتعاد عن نمطية المشروعات الصغيرة بإحداث نقلة نوعية المشروعات الممولة وربطها باحتياجات ومتطلبات الاقتصاد والمجتمع.

### ثانياً: الدراسات السابقة التي تناولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة:-

#### دراسة البنداري (٢٠١٧) بعنوان: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تقديم بعض الإجراءات والآليات الكفيلة بمعالجة أهم المعوقات التي تمس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع من إسهامها في التنمية الاقتصادية للمجتمع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١- وجود معوقات اقتصادية واجتماعية وثقافية للتنمية الصناعية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- أن التغلب على هذه المعوقات يكون من خلال عملية التصنيع والتنمية في هذا المجال عبر سلسلة من الحلقات المتصلة ذات الطبيعة الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- أنه على الجهات المسؤولة مضاعفة وتنسيق جهودها والاضطلاع بدور فعال وأكثر ديناميكية من أجل زيادة وتوزيع الدعم والمساندة اللازمة لتمكين هذه الصناعات من تجاوز ما تعانيه من معوقات والنهوض بها للتكيف مع متطلبات المنافسة في الأسواق المحلية والدولية والمتطورة باستمرار.

٤- القيام بتنشيط هذه المشروعات وتشجيع الإقبال عليها والأخذ بيد إدارتها نحو النجاح والنهوض في ظل اقتصاد جديد المعالم يتميز بالاتساع والتعقيد والمنافسة الشديدة.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة، ووضع سياسة عامة واضحة ومحددة الأهداف.

دراسة "أوسانو ولانغيتون" (Osano & Languitone, 2016) بعنوان: "العوامل المؤثرة على الحصول على التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في موزمبيق: دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة التجارية المركزية مابوتو"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الحصول على التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة التجارية المركزية مابوتو في موزمبيق، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف والعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة التجارية المركزية مابوتو في موزمبيق، واشتملت عينة الدراسة على (٢٠٧٥) عامل في المصارف، ٦٥٠ عامل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستدلالي، كما استعانت الدراسة بالاستبانة المنظمة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- ١- وجود علاقة ارتباطية بين البنية المتعلقة بالقطاع المالي والحصول على التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٢- وجود تأثير لوعي بالتمويل والمتطلبات الضمانية والدعم التجاري الصغير والحصول على التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة وضع اللوائح الملزمة وبرامج وجدول التمويل المناسبة لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك ضرورة تحسين أساليب توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة "خان" (Khan, 2015) بعنوان: "أثر مصادر التمويل على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الدليل من باكستان"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث أثر الأنماط المختلفة لمصادر التمويل على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في باكستان، وقد تكون مجتمع الدراسة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاركين في البيانات المسحية المؤسسية في باكستان في عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١٠ في باكستان، واشتملت عينة الدراسة على (٧٨) مشروع صغير ومتوسط، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات من خلال البيانات المسحية المؤسسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١٠ في باكستان، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- ١- تلعب المصارف دور إيجابي في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في باكستان.
- ٢- تؤثر مصادر التمويل غير الرسمية بشكل سلبي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، في حين أثرت السياسات الحكومية بشكل إيجابي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠.

كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة إطلاق المزيد من المبادرات التي تساعد في خفض المعوقات التي تواجه حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من المصارف، وكذلك ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول المبادرات المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختلفة.

دراسة شوشة (٢٠١٣) بعنوان: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهداف التنمية الشاملة في مصر"

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهداف التنمية الشاملة في مصر، وقد تبنت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على مراجعة الموضوعات البحثية المرتبطة بأثر المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الشاملة في مصر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

1- أن مكون المشروعات الصغيرة يتعامل مباشرة وعلى نحو صريح مع قضية التشغيل، ويضم مجموعة من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة من جانب الحكومة.

2- أن التزام الحكومة المصرية بتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مع سياستها الاقتصادية الشاملة التي تركز على خلق الوظائف من خلال تعبئة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والسماح لقوى السوق أن تسود عن طريق تعزيز الاستثمار.

3- أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يعمل على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة عن طريق إنشاء إستراتيجية وطنية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر موجهة نحو تقوية قدرة القطاع من حيث خلق الوظائف ومن حيث الحيوية الاقتصادية وتوليد الدخل.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها بذل الجهود من قبل الحكومة واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الاستفادة المثلى ولتسهيل نمو وتوسع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات.

دراسة شوشة (٢٠١٣) بعنوان: "دور المنظمات الدولية في توفير الخدمات غير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر"

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر من خلال استعراض الخدمات غير التمويلية التي تقدمها تلك المنظمات لتلك المشروعات، وقد تبنت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على مراجعة الموضوعات البحثية المرتبطة دور المنظمات الدولية في توفير الخدمات غير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

1- أن المنظمات الدولية تعمل على مساندة المشروعات متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم التمويل لهذه المشروعات وأيضاً من خلال توفير الخدمات غير التمويلية اللازمة لها.

2- اهتمام معظم المنظمات الدولية بصياغة السياسات أكثر من اهتمامها بتنفيذ هذه السياسات

3- أن كافة البيانات المتعلقة بتوفير الخدمات غير المالية مصدرها المانحين الدوليين مما يؤدي إلى المبالغة في إظهار الجوانب الإيجابية للبرامج التي تم تقديمها.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها إنشاء هيئة تنسيقية ونظم فعالة لدعم التعاون وتحقيق التوافق بين جهود جميع الجهات المعنية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (متضمنة المنظمات الدولية) وبين تلك المشروعات.

دراسة محمود وقبرصلي وعباس (٢٠١٣): "دور الائتمان في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن وجود فروقات جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأهمية السمات الخاصة للمشروع المراد تمويله عند اتخاذ قرار منح التمويل للمشروع الصغير أو المتوسط، وكذلك الكشف عن وجود فروقات جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بقيام المصارف بتقديم شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مجال منح القروض والتسهيلات

الائتمانية الموجودين في الإدارات العامة لدى جميع المصارف والمؤسسات التمويلية العاملة في الجمهورية العربية السورية والبالغ عددهم (٨٨) شخصاً، واشتملت عينة الدراسة على (٧١) شخصاً، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١- وجود فرق جوهري بين المتوسط المفترض ومتوسط إجابات الأفراد حول أهمية السمات الخاصة للمشروع المراد تمويله عند اتخاذ قرار منح التمويل للمشروع الصغير أو المتوسط.

٢- عدم وجود فرق جوهري بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بقيام المصارف بتقديم شروط ميسرة للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها العمل الجاد على إحداث صندوق لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المصارف بهدف الوصول إلى التمويل المناسب، والعمل الجاد على إحداث ضمان مخاطر القروض والذي يمثل هدفها الأساسي في ردم الفجوة بين أصحاب المشروعات والمصارف من خلال ضمان نسبة من التمويل المطلوب.

دراسة "عبد الصالح وورثينجتون" (Abdulsaleh & Worthington, 2013) بعنوان: "تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: مراجعة الأدبيات"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مصادر التمويل المتنوعة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات السمات ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مصادر التمويل المتنوعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي القائم على مراجعة الموضوعات البحثية السابقة التي تناولت المصادر المتنوعة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١- تساعد الأهمية المتزايدة للمساهمات الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفهم الأفضل للسلوكيات والممارسات المالية لهذه المشروعات.

٢- تعتبر مصادر التمويل بالأساليب الإسلامية هي أكثر مصادر التمويل المتنوعة توافراً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول مصادر التمويل المتنوعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك ضرورة الكشف عن تأثير تنوع مصادر التمويل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة "بريوزو وفيغير" (Briozzo & Vigier, 2012) بعنوان: "تأثير دورات الحياة على التنوع في مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: الدليل من الأرجنتين"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تأثيرات دورة الحياة على بنية رأس المال والتنوع في مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة باهيا بلانكا في الأرجنتين، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأرجنتين، واشتملت عينة الدراسة على العاملين في (١٤٣) مشروع صغير ومتوسط، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي والنوعي، كما استعان بالدراسة بالاستبانة التي تم استكمالها من خلال المقابلات الشخصية مع المشاركين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١- وجود تأثير للعمر والمستوى التعليمي والأهداف المتعلقة بالمشروعات لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنوع في مصادر التمويل.

٢- وجود علاقة ارتباطية بين زيادة التنوع في مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحجم وعدد العاملين في المشروعات.

كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك ضرورة تسليط الضوء على العوامل ذات الصلة بتوفير التمويل للمشروعات.

#### ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في هذا الموضوع استعرض الباحث عددًا من الدراسات العربية والأجنبية، ورغم أن هذه الدراسات تم إجراؤها في بيئات وأنظمة تعليمية مختلفة إلا أنها مشابهة لمجتمع دراسة الباحث - خاصة الدراسات العربية- ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم رصد أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وتميُّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، والتي كان لها أثر في بناء الدراسة الحالية.

#### أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في هدف الدراسة، وهو: تناول موضوع المبادرات القومية، مثل كل من دراسة جنيد ويوسف (٢٠٢٠) ودراسة (Kooli، 2020) ودراسة (Rahman & Majumder، 2020) ودراسة الشيخ (٢٠١٧) ودراسة (Venckeviciute & Subaciene، 2015) ودراسة (Walczak & Voss، 2013) ودراسة محمد (٢٠١٢) ودراسة صيام (٢٠١٢).
- كما اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في هدف الدراسة، وهو: تناول موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل كل من دراسة البنداري (٢٠١٧) ودراسة (Osano & Languitone، 2016) ودراسة (Khan، 2015) ودراسة شوشة (٢٠١٣) ودراسة شوشة (٢٠١٣) ودراسة محمود وقبرصلي وعباس (٢٠١٣) ودراسة (Abdulsaleh & Worthington، 2013) ودراسة (Briozzo & Vigier، 2012).

#### رابعاً- المبادرات القومية (نماذج مختارة):

##### ١- مبادرة مصر معاكي:

تمكنت المرأة المصرية خلال الأعوام الأخيرة من لعب دور بارز في الحراك السياسي داخل المجتمع المصري، وستظل حاضرة بقوة في التاريخ لما قامت به من جهود دعم لبلادها، حيث كانت الدرع الواقي الأول للوطن والأسرة أمام التهديدات الداخلية والخارجية، واستطاعت تحقيق توازن دقيق بفضل إيمانها الراسخ بقيم الوطن، كما وشكل عام ٢٠١٧ باكورة المبادرات الإيجابية لدعم المرأة وتمكينها، حيث تضمنت عدة قرارات هدفت لتحسين أوضاعها، إضافة لتكليفات بالعمل على تحقيق ذلك، واستكمالاً لجهود دعم الأسر الفقيرة القادرة على العمل، وفي إطار تفعيل دور مؤسسات تنمية المشروعات الصغيرة وتوجيهات رئيس الجمهورية، تم إطلاق مبادرة لدعم المرأة المعيلة بهدف تمكينها وإتاحة الفرص لها للمساهمة الإيجابية في المجتمع.

دور المرأة في المجتمع المصري، لطالما لعبت المرأة المصرية دوراً محورياً في المجتمع، حيث تقوم بدورها الرئيسي كأم وزوجة وربة منزل. كما تساهم في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد دخولها سوق العمل بقوة. ومع ظهور الوعي والحراك النسوي في السنوات الأخيرة، أضحت المرأة لاعباً فاعلاً في عملية اتخاذ القرار داخل المجتمع. أهداف تمكين المرأة، تهدف مبادرات دعم المرأة المختلفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية. كما تستهدف إزالة القيود أمام قدراتها وطاقاتها الإبداعية، مما يساهم في رفع معدلات النمو والتنمية في البلاد. وتعمل على توفير بيئة عمل غير تمييزية تكفل حقوق المرأة في كافة المجالات. تولي مبادرات تمكين المرأة اهتماماً بالغاً بتدريبها وتأهيلها مهنيًا، من خلال تقديم دورات تعليمية متنوعة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات واللغات والحاسب الآلي والمهارات الحياتية. وتساعدن ذلك على امتلاك مهارات تساعدهن في سوق العمل.

توفر المبادرات خطط تمويلية ميسرة لتمكين المرأة من إنشاء مشروعاتها الصغيرة والمتناهية الصغر. كما تقدم الاستشارات لهن في مراحل إنشاء وإدارة المشروعات. وقد ساهم ذلك في توليد فرص عمل جديدة. تشمل المبادرات برامج توعية صحية للمرأة، إضافة لتقديم خدمات اجتماعية مختلفة مثل رياض الأطفال والملاجئ. وتهدف لتخفيف الأعباء على المرأة وتمكينها من المساهمة في العملية الإنتاجية. تساند المبادرات تمثيل المرأة في الهيئات والمجالس التشريعية واتخاذ القرار، ما يساهم في تعزيز مفهوم المساواة وترسيخ دورها في المجتمع.

تأتي المبادرة من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وهي عبارة عن برنامج تمويلي جديد يستهدف تمويل المشروعات الصغيرة للمرأة المعيلة في جميع المحافظات المصرية. يهدف البرنامج إلى دعم المرأة المعيلة في مصر وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد، وتوفير فرص عمل لها، وتحسين مستوى معيشتها، وتمكينها من المشاركة في الحياة الاقتصادية.

ويشترط البرنامج أن تكون المرأة المعيلة مصرية الجنسية وتتراوح أعمارها بين ٢١ و ٦٠ عامًا، وأن تمتلك مشروعًا صغيرًا قائمًا أو مخططًا له، وأن تكون حاصلة على دراسة جدوى للمشروع، وأن تكون حسنة السمعة. وتصل قيمة التمويل إلى ٢٥٠ ألف جنيه مصري للمشروعات الرسمية، وتصل مدة التمويل إلى ١٠ سنوات للمشروعات الرسمية، وتصل إلى ٥ سنوات للمشروعات غير الرسمية وشبه الرسمية (بدون رخصة).

وتشمل المستندات المطلوبة للحصول على التمويل المستندات الشخصية (شهادة ميلاد، بطاقة الرقم القومي، صورة شخصية)، والمستندات الخاصة بالمشروع (دراسة جدوى، عقد إيجار أو تملك، رخصة تجارية)، والمستندات المالية (شهادة ضريبية، إيصال كهرباء أو غاز).

وتعد هذه المبادرة جزءًا من جهود الحكومة المصرية لتمكين المرأة وتحسين أوضاعها، وتحقيق التنمية الشاملة في مصر. وتأتي هذه المبادرة في إطار الجهود الرامية إلى توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمرأة المصرية، وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

## ٢- برنامج فرسان الإرادة

تزايد تركيز مصر على الأفراد المصنفين على أنهم "أصحاب الهمم" بشكل ملحوظ منذ إعلان عام ٢٠١٨ عامًا للأشخاص ذوي الإعاقة. شهد هذا العام المحوري صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما أعطى بصيص أمل لمجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة وأحبائهم. ويرسي هذا القانون حقوقاً أساسية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الحماية من التمييز على أساس الإعاقة، بغض النظر عن طبيعتها أو جنس الفرد.

ونظراً للرغبة القوية في دعم النماذج المثالية والارتقاء بها في مختلف المجالات، والجهود الحثيثة للتغلب على التحديات التي تواجهها، في مواجهة الإنجازات الرائعة التي حققها أفراد يتمتعون بمواهب استثنائية في مجموعة واسعة من المجالات مثل الرياضة والثقافة والتعليم وغيرها.

ونظراً لأن وكالة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مكرسة للنهوض بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالإضافة إلى تعزيز ريادة الأعمال، فإنها تركز أيضاً على تنفيذ برنامج وطني يعزز تنمية المشروعات، ويخلق بيئة مواتية لدعمها. وتشجيع المواطنين على المشاركة في سوق العمل من خلال هذه المنشآت. علاوة على ذلك، هدفها هو تعزيز وتنمية ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار، مع تنسيق جهود جميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في رؤية مصر ٢٠٣٠، تعتبر هذه المشروعات هدفاً استراتيجياً أقرته الحكومة المصرية. وينبع هذا الاعتراف من دورهم المحوري في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي ودفع عجلة التنمية والحد من البطالة. وفي إطار الجهود الرامية لدعم هذه المشاريع، تم اتخاذ قرار بتنفيذ مجموعة من البرامج التمويلية، تهدف إلى طرح منتجات مالية جديدة من شأنها توفير التمويل المطلوب.

البرنامج يتسم بالمرونة حيث يسمح بكافة الأنشطة القانونية سواء كانت تجارية او خدمية او صناعية وأيضا سواء كانت جديدة او قائمة بالفعل مما يتيح فرصه كبيرة جدا امام المستفيدين المستفيدين هم الشباب من الجنسين فوق ال ٢١ عاما ولهم خبرة في إدارة مشروع صغير مهني او حرفي وأيضا أصحاب المشاريع الصغيرة القائمة ولكنهم يرغبون في توسيع النشاط لا يشترط البرنامج منطقة جغرافية محده حيث انه متوافر بكافة المناطق والمحافظات داخل جمهورية مصر العربية.

قيمة التمويل وطرق السداد تختلف ولكن هناك بعض الخطوط العريضة حيث يبدأ التمويل من ١٠٠٠١ جنية حتي ٢٥٠ الف جنيه مصري وان يقوم المستفيد بتمويل ما يساوي ٢٥% من اجمالي تكاليف الاستثمار ويتم بعدها حساب معدل دوران راس المال والتدفقات النقدية المتوقعه ومنها يتم حساب قيمه الأقساط ومدتها

## ٣- برنامج اهل النوبة

تعطي الحكومة المصرية الأولوية لتلبية احتياجات المناطق المحرومة، وخاصة المحافظات الحدودية التي لها قيمة تاريخية وثقافية كبيرة. ومن بين هذه المناطق تبرز منطقة النوبة بمحافظة أسوان. وإدراكاً لذلك، تم إطلاق مبادرة خاصة لتلبية متطلبات السكان المحليين، وتحديدًا فيما يتعلق بتطوير وإدارة المشاريع التجارية والخدمية المختلفة. ومن خلال التركيز على الأنشطة التي تستفيد من نقاط قوتها الفريدة، تهدف المبادرة إلى تعزيز فرص العمل الحر وتعزيز المشاريع القائمة في النوبة، بما يتماشى مع أهداف التنمية في البلاد وتمكين شعبها.

يستهدف البرنامج سكان المنطقة النوبية ويوفر التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم وتحسين ظروف حياتهم. يتم تنفيذ البرنامج بالتعاون بين الجهاز المركزي للتعمير والإسكان والبنك المركزي المصري. يتطلب الاستفادة من برنامج أهل النوبة توافر بعض الشروط الأساسية. يجب أن يكون المستفيد النهائي للبرنامج مؤهلاً قانونياً ويجيد القراءة والكتابة. كما يجب أن يتمتع بسمعة حسنة وأن يكون متفرغاً لإدارة المشروع والعمل به، وأن يكون متواجداً في منطقة النوبة.

يتم توفير التمويل اللازم للمشروعات المقدمة من خلال برنامج أهل النوبة. قيمة التمويل تتراوح بين ١٠٠٠١ جنيه و ٢٥٠ ألف جنيه مصري، وتحدد مدة التمويل حسب طبيعة النشاط ومتطلبات المشروع.

يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة من برنامج أهل النوبة، وفي حالة ارتفاع نسبة الإعاقة يمكن تأسيس شركة مع أفراد ذوي الخبرة في المجال الممول والقادرين على إدارة النشاط. يتم تحديد نوع الإعاقة ومدى تأثيرها على إدارة النشاط.

للحصول على التمويل، يجب تقديم بعض المستندات الرسمية للمشروع، مثل مستخرج من السجل التجاري والبطاقة الضريبية ورخصة النشاط. كما يفضل أن يكون لدى المستفيد مساهمة ذاتية تقدر بنسبة لا تقل عن ٢٥% من إجمالي التكلفة الاستثمارية.

برنامج أهل النوبة يعد فرصة مهمة لسكان منطقة النوبة لتنمية مشروعاتهم وتحسين ظروف حياتهم نظراً لاهتمام وكالة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بتعزيز نمو المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتشجيع ريادة الأعمال وإنشاء برنامج وطني لتنمية المشروعات، فإنها تهدف إلى خلق بيئة مواتية تشجع على تأسيسها وتنميتها. يحفز الأفراد على دخول سوق العمل من خلال هذه المشاريع. علاوة على ذلك، تسعى الوكالة إلى تعزيز وغرس ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار، مع تنسيق الجهود بين أصحاب المصلحة المعنيين. وبما أن قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يلعب دوراً مهماً في رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تعد هذه المشروعات هدفاً استراتيجياً تتبناه الحكومة المصرية، فإن أهميتها تكمن في مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل التقدم ومعالجة البطالة.

فهذا البرنامج يهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة في منطقة النوبة بمحافظة أسوان. ويستهدف الشباب الخريجين وأصحاب الخبرة في إدارة المشروعات الصغيرة والحرفية. حيث يقدم تمويلًا مباشرًا للمشروعات الجديدة والقائمة في مجالات مثل صيد الأسماك ومنتجات سعف النخيل والحلي والمشروعات التجارية. فقط يتطلب تقديم بعض المستندات مثل صورة بطاقة الرقم القومي وصحيفة الحالة الجنائية وعرض سعر للآلات والمعدات المطلوب تمويلها

#### ٤- مبادرة "حرفتك مستقبلك"

مبادرة "حرفتك مستقبلك" هي إحدى المبادرات التي تهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة في مصر. تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هدفاً استراتيجياً للدولة المصرية، حيث تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز فرص العمل.

تهدف مبادرة "حرفتك مستقبلك" إلى توفير التمويل والدعم اللازم لأصحاب المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال توفير تمويل مالي يساعدهم على تأسيس وتطوير أعمالهم. كما تقدم المبادرة أيضاً خدمات مالية غير مالية للمشروعات الصغيرة، مثل الاستشارات والتدريب والتوجيه الفني.

يتم تحديد مدة التمويل لكل مشروع حسب طبيعة النشاط والغرض من التمويل والمدة اللازمة لدوران رأس المال والتدفقات النقدية المتوقعة للمشروع. وتفضل المبادرة أن تكون المساهمة الذاتية للعميل لا تقل عن ٢٥% من إجمالي التكلفة الاستثمارية.

بالنسبة للمستندات المطلوبة للحصول على التمويل، تشمل المستندات الرسمية للمشروع مثل مستخرج من السجل التجاري، البطاقة الضريبية، رخصة النشاط، وأية مستندات قانونية أخرى ضرورية لممارسة النشاط. يمكن للجهاز تقديم المساعدة اللازمة في استخراج هذه المستندات من خلال خدمة الشباك الواحد المتوافر في فروع المبادرة. يستهدف البرنامج عدد كبير من المشروعات الصغيرة وفي مجالات حرفية متنوعة تفتح المجال بشده اما المشاركين مثل الحرف اليدوية كالسجاد والكليم والنسيج واعمال الفخار والحزف والزجاج بانواعها والحلي والاحجار الكريمة وأيضا الاعمال الحجرية والمعدنية والخشبية بالإضافة الي الشموع.

ويهدف المشروع بالأساس شباب الخريجين من الجنسين بالاضافه الي العماله الفائضة نتيجة جائحه كورونا البرنامج متاح لاصحاب الخبرة القادرون علي إدارة المشروعات الصغيرة خاصة أصحاب الحرف اليدويه والمشغولات ولكن يشترط ان يكون من أصحاب المؤهلات المتوسطة او الفوق متوسطة او العليا، ويمكن أيضا ان يكون المشروع قاشما ولكنه يحتاج الي التوسع

### القسم الثالث: الدراسة الميدانية

#### الفروض:

١. حوافز الاستثمار المقدمة من المبادرات القومية تؤثر علي قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي المنافسة
٢. حوافز الاستثمار المقدمه من المبادرات القومية تؤثر علي قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي تقديم حلول اقتصادية
٣. البيئة الداعمه للاعمال المقدمة من المبادرات القومية تؤثر علي قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي المنافسة
٤. البيئة الداعمه للاعمال المقدمة من المبادرات القومية توقر علي قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي تقديم حلول اقتصادية

وفيما يلي عرض خصائص عينة الدراسة الميدانية:

#### حجم العينة :

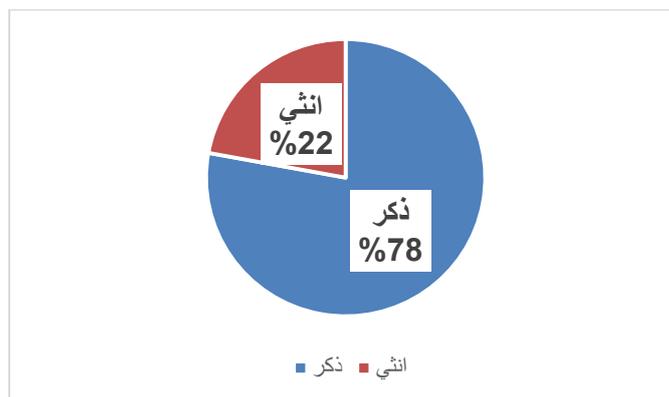
١٢٢ مرسل بعد ان تم حذف الناقص والغير مطابق

#### بالنسبة لمتغير النوع :

اشتملت العينة على أفراد من الجنسين ذكور وإناث والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة الكلية وفقا لمتغير النوع (نكر - أنثي).

#### جدول توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير النوع :

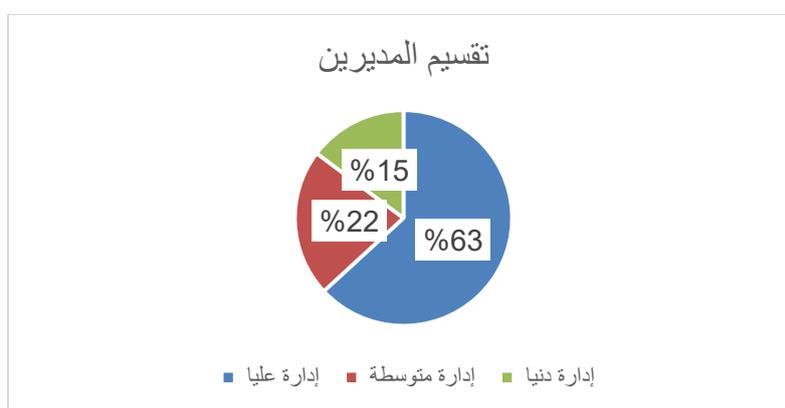
النوع	تكرار	النسبة %
ذكر	78%	95
انثي	22%	27
المجموع	100%	122



يشير الجدول السابق إلى أن نسبة الذكور بلغت ٧٨% من إجمالي العينة الكلية في حين بلغت نسبة الإناث ٢٢%، بالنسبة لمتغير السن اشتملت العينة على مستويات عمرية مختلفة وتم حساب متوسط سن العينة الكلية وبلغ ٤٠.٣ عاماً في المتوسط، بالنسبة لمتغير الخبرة اشتملت العينة على خبرات مختلفة وتم حساب متوسط عدد سنوات خبرة العينة الكلية وبلغ ١٢.٦ عاماً، بالنسبة لمتغير الوظيفة تكونت العينة من مستويات وظيفية مختلفة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى الوظيفي:

الوظيفة	تكرار	النسبة %
إدارة عليا	77	63%
إدارة متوسطة	27	22%
إدارة دنيا	18	15%
المجموع	122	100%



يتضح من الجدول السابق أن نسبة إدارة عليا إلى إجمالي العينة الكلية بلغت ٦٣% في حين بلغت نسبة إدارة متوسطة ٢٢% ووصلت نسبة إدارة دنيا ١٥% .  
البيانات الوصفية:

#### Descriptive Statistics

Variance	Std. Deviation	Mean	N
----------	----------------	------	---

2.539	1.5933	2.918	122	برامج الدعم الحكومي تساهم في تنميته الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
2.128	1.4587	2.934	122	برامج الدعم الحكومي تساهم في دعم مناخ الاستثمار
2.306	1.5185	3.221	122	برامج الدعم الحكومي متوفرة بسهولة لمشروعات الصغيرة والمتوسطة
2.221	1.4905	3.41	122	الحصول على برامج الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر امرا سهلا
2.330	1.5265	16٢3.	122	المبادرات القومية تساهم في توفير حوافز استثمارية للمضروعات الصغيرة والمتوسطة
			122	Valid N (listwise)

يتضح ان جميع الاسئلة عدا اول سوالين الذين يميلان الي الحيادية فان الآراء تميل الي الموافقه او الموافقه بشده وهو ما يعكس اعتقاد الناس بأهمية مبادرات الدعم الحكومية في تعزيز مناخ الاستثمار

#### Descriptive Statistics

Variance	Std. Deviation	Mean	N	
2.053	1.4330	3.516	122	المبادرات القومية تعمل علي تطوير البنية التحتية اللازمه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
1.983	1.4083	3.566	122	المبادرات القومية تقوم بتذليل التحديات الخاصة بمشاكل البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
1.855	1.3621	3.492	122	المبادرات القومية تساهم في توفير حلول لمشاكل التشريعات والقوانين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
2.033	1.4258	3.566	122	المبادرات القومية تساهم في تنوع مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
2.280	1.5098	3.574	122	المبادرات القومية تقدر علي حل مشاكل المشروعات الصغير والمتوسطه بخصوص التمويل
			122	Valid N (listwise)

يتضح ان جميع الأسئلة تميل الي نتائج فوق الحيادية وتميل نحو الموافقه او الموافقه بشده تجاه أهمية وتأثير المبادرات في دعم البنية الداعمة للاعمال

Descriptive Statistics

Variance	Std. Deviation	Mean	N	
2.140	1.4629	3.287	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة علي زيادة الإنتاج القومي.
2.120	1.4559	3.484	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة علي تقليل الاستيراد.
2.367	1.5384	3.467	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة علي توفير قيمة اقتصادية مضافة للدولة.
2.049	1.4316	3.434	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة علي توفير فرص عمل.
2.235	1.4949	3.369	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة علي تقديم منتجات وحلول بجوده عاليه.
			122	Valid N (listwise)

يتضح ان جميع الأسئلة تميل الي نتائج فوق الحيادية وتميل نحو الموافقه او الموافقه بشدة تجاه أهمية وتأثير المبادرات علي قدرة المشروعات علي تقديم حلول اقتصادية للدولة

Descriptive Statistics

Variance	Std. Deviation	Mean	N	
2.159	1.4693	3.336	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة علي توفير منتجات و حلول بتقنيات حديثة.
2.065	1.4370	3.352	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقدر علي التوسع في السوق الدولي.
1.999	1.4137	3.426	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقدر علي التوسع افقيا وراسيا.
1.820	1.3490	3.451	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستطع تحمل التقلبات في سعر الصرف و سلاسل الامداد.
2.289	1.5131	3.221	122	المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستطع الاستجابة بشكل اسرع الي مشاكل السوق.
			122	Valid N (listwise)

يتضح ان جميع الأسئلة تميل الي نتائج فوق الحيادية وتميل نحو الموافقه او الموافقه بشدة تجاه أهمية وتأثير المبادرات علي قدرة المشروعات علي المنافسه  
٥- بالنسبة لمتغير المؤهل

تضمن العينة مستويات تعليمية مختلفة والجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي.

جدول توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل:

النسبة %	تكرار	المؤهل
13%	15	فوق الجامعي
79%	88	مؤهل جامعي
8%	9	متوسط
100%	112	المجموع

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن نسبة الأفراد الحاصلين على درجة الماجستير 13% في حين بلغت نسبة الأفراد الحاصلين على مؤهل جامعي 79% وأن نسبة الأفراد الحاصلين على مؤهل متوسط 8%. الثبات للبيانات.

وفي إطار الدراسة الحالية تم إعادة التأكد من صلاحية الاختبار للاستخدام عن طريق حساب ثبات وصدق الاختبار وأشارت نتائج الدراسة الاستطلاعية إلى صلاحية الاختبار للاستخدام فقد استخدمت طريقة القسمة النصفية باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لحساب الثبات والجدول التالي يوضح نتائج ثبات الاختبار.  
معاملات الثبات :

المقياس	ألفا كرونباخ
حوافز الاستثمار	0.661
البيئة الداعمة للأعمال	0.708
تقديم حلول اقتصادية	0.653
القدرة على المنافسة	0.881
الدرجة الكلية	0.916

ويتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية. بالنسبة للفرض الأول والذي ينص على أن حوافز الاستثمار المقدمة من المبادرات القومية تؤثر على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة للتأكد من وجود تأثير موجب دال إحصائياً وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين كل متغير مستقل كل على حدة والمتغير التابع بالنسبة للفرض الثاني والذي ينص على أن حوافز الاستثمار المقدمه من المبادرات القومية تؤثر على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم حلول اقتصادية للتأكد من وجود تأثير موجب دال إحصائياً وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين كل متغير مستقل كل على حدة والمتغير التابع

بالنسبة للفرض الثالث والذي ينص على ان البيئة الداعمة للاعمال المقدمة من المبادرات القومية تؤثر على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة للتأكد من وجود تأثير موجب دال احصائيا وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين كل متغير مستقل كل على حدة والمتغير التابع بالنسبة للفرض الرابع والذي ينص على ان البيئة الداعمة للاعمال المقدمة من المبادرات القومية تؤثر على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم حلول اقتصادية للتأكد من وجود تأثير موجب دال احصائيا وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين كل متغير مستقل كل على حدة والمتغير التابع

المصدر	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل بيتا	معامل التحديد	F	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الانحدار	حوافز الاستثمار	قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة	1.39	0.203	102.761	1 120 121	0.000
	حوافز الاستثمار	قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم حلول اقتصادية	1.403	0.179	137.99	1 120 121	0.000
الانحدار	البيئة الداعمة للاعمال	قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة	٠,٩٠٦	٠,٢٣٢	118.954	1 120 121	0.000
	البيئة الداعمة للاعمال	قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم حلول اقتصادية	1.278	0.236	86.833	1 120 121	0.000
	المبادرات كبعد كلي	قدرة المشروعات الصغيرة	0.113	0.188	138.821	1 120 121	0.05

توضح المعطيات الواردة في الجدول السابق وجود تأثير موجب (بيتاموجبة) دال عند مستوى 0.000 لأبعاد المتغير المستقل منفردة على الدرجة الكلية كما ان هذا التأثير وصل الي مستوي الدلالة الاحصائية حيث ان قيمة ف المحسوبة اعلي من قيمة ف الجدولية عند مستوي دلالة احصائية 0.000، وهذه النتائج تشير الي صحة الفروض الرئيسية عند مستوي دلالة ٥% علي الأقل .

## القسم الرابع: النتائج

اتضح من خلال الرسالة بوجه عام ومن الدراسة الميدانية بشكل خاص وجود علاقه قويه موجه تربط بين المبادرات القومية والبرامج التمويلية والمشروعات الصغيرة وذلك بدراسة عده محاور تتناول البرامج المقدمة من الدولة والتي تهدف الي تمكين الشعب بوجه عام والمرأة والشباب بوجه خاص لتنفيذ مشروعات صغيرة تساهم في تقديم فرص عمل ومصادر دخل وفرص تعليم حرفي للعديد من الشباب بالاضافه الي انها تسهم في تقديم حلول اقتصادية وأفكار جديدة تسهم في نمو الاقتصاد الكلي خاصة بعض المشاريع الحرفية والتي لديها المقدرة والفرصه علي التصدير والمنافسه خارجيا ولديها القدرة علي ان تدر نقد اجنبي وان تفتح مجالاً لعدد كبيراً من الشباب في التوجه الي هذه المشروعات مشروعات الحرف والمشغولات اليدوية تساهم في تعزيز الحرية المالية والقدرة علي التحكم في قرارات الاسرة الاقتصادية وهي قادرة ان تغير من خريطة الدخل في المناطق الأكثر احتياجاً نظراً لعدم اعتمادها علي بنية تحتية قويه او صناعات مغذيه كثيفه ولكنها تعتمد بالأساس علي مواهب وقدرات صاحب المنشأة وقدرته الإبداعية او الحرفية والتي يمكن نقلها وتعليمها ونشرها

تاتي هذه المبادرات خاصة المبادرات التي تهتم بالحرف في وقت تعاني منه الدولة من انخفاض في معدل العماله الحرفية بشده وعدم الاهتمام بها خاصة بعد عزوف اغلب الطلاب عن مدارس التعليم المهني.

هناك أيضاً قدرة المحترف المصري علي الحرف اليدوية المشهود لها من كل العالم بالمهارة والابداع ويتم تقييمها بأسعار ممتازة وتتنافس علي المراكز الاولى في اغلب المجالات وبالتالي كان الاولي هو الاهتمام بهذه المواهب والمهارات والقدرات وتميئتها وتقديم يد العون لها عن طريق توفير الدعم العلمي والتقني والمادي. خاصة ان اغلب هذه المشروعات يمكن تعلمها في فترات زمنية قصيرة جداً نسبياً ولها عائد مادي عالي علي المجتمع والاقتصاد حيث تسهم في زيادة الشعور بالمسئولية للشباب بالاضافه الي زيادة الأمان المادي وتقلل البطالة مما له من تاثيرات جمه علي المجتمع وأخيراً اثار اقتصادية كبيرة علي الدولة والمجتمع.

ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح عده نتائج تخدم وبشده الفرضيات الاولي وتضيف أيضاً اتجاهات اخري تحتاج

للتعمق

فمن خلال الدراسة الميدانية تم استطلاع الآراء حول الفرص التمويلية المقدمه من المبادرات كجزء ملموس لما له من تاثيرات فوريه تعتبر دائماً اكبر عائداً امام المشروعات الصغيرة فكان من الواضح ان لها تاثيراً قوياً مباشراً يترتب عليه قدرات المشروعات الصغيرة علي الوجود والنجاح في هذه الأوضاع الاقتصادية المتقلبة والصعبة حيث ظهر بوضوح ان المبادرات التمويلية تساهم في زياده قدرة المشروعات الصغيرة علي توفير حلول اقتصادية مثل توفير فرص العمل او الحريات المالية والأمان المادي لصاحب المشروع والعاملين واسرهم أيضاً وهو ما انعكس بشده في متوسطات الإجابات علي الأسئلة المتعلقة بهذه النقطة وأيضاً من بعض التعليقات الخارجية من المشاركين والذي كان البعض منها إيجابياً بشده. وبالتالي فان حوافز الاستثمار تخلق تاثيراً قوياً يوتر علي استقرار المشروعات الصغيرة وأيضاً المجتمع الصغير المحيط بها.

وأيضاً ظهر تاثيرها في خلق قدرة اكبر علي المنافسه حيث أوضح البعض ان هناك العديد من العوائق الخاصة بالمنافسه تتعلق بحجم الإنتاج وراس المال في البدايه لانه من الصعب التوسع في حجم الإنتاج بدون زيادة راس المال العامل والالات والتوزيع والدعايا ... الخ وبالتالي فان قيام هذه المبادرات بمنح الفرصه للمشاريع القائمة بالفعل في العمل

علي توسيع وزيادة حجم قدراتها يسهم بشده في في زياده قدرة المنافسه خاصه للمشاريع التي تهدف للتصدير وذلك حتي تقوم بالحفاظ علي مستوي مناسب من الجوده والإنتاجية والتوافر .

حيث ان الأغلبية حاليا يفكر بشده في فرص التصدير خاصه وان اغلب المشروعات الصغيرة يمكن التحكم في تنوع الإنتاج وتقديم مواصفات مخصصه ومختلفه تتناوب مع كل من يريد من المستوردين في الخارج وهو ما يفتح فرص كبيرة جدا لهذه المشروعات.

اما من حيث الدعم المقدم من خدمات ومساعدات ونصح وفرص تدريبية قوية ومتكامله فكان لها اهتماما خاصا يوليه أصحاب المشاريع والعاملين به أيضا ، وذلك لان اغلب هذه المشاريع تعتمد علي المهارات والتي تحتاج الي تدريبات ومحاكاة ونقل خبرات في بعض الأحيان والبعض يتطلب متابعة مستمرة حتي بعد التدريب من فرص جديدة للتطوير او الاطلاع علي احدث الصيحات والاتجاهات في السوق وذلك للاستمرار وتحقيق الأرباح.

ينعكس هذا الدور بشده علي فكرة المنافسه حيث تكون اغلب الأوقات هناك خفايا للحره تساهم في تقديم منتج بمزايا تنافسية مختلفه قد لا يكون الشخص علي دراية بها كمثل صناعه الشموع فعلي الرغم من سهولتها الا ان البعض وضح ان هناك العديد من المهارات والخبرات التي تفرق جدا في إنتاجية المنشأة وجوده المنتج ويمكن تنفيذها بسهولة ودون تكلفه تذكر ولكنها ذات اثار كبيرة جدا علي المبيعات والإنتاجيات.

من هنا يظهر التأثير علي المنافسه حيث سيكون المنتج المقدم والخدمه مثلها مثل الخدمه المقدمه من الشركات الكبيرة ومقدمي الخدمة المحترفين وبالتالي يصبح المكان قادرا علي التنافس والنجاه.

وأیضا للدعم تأثير علي التوفير الحلول الاقتصادية وخاصه فرص العمل حيث ان أصحاب المشاريع الصغيرة في احتياج الي عماله ولكنها يجب ان تكون مدربه وبالتالي فان توافر الدعم لهذه الفئة يمكن ان يزيد بصورة كبيرة من فرص العمل امام الشباب المتدربين وان يكونوا في المستقبل قادرين علي بدء مشروعهم الخاص وبالتالي توفير فرص عمل اكبر وبالتالي يظل التأثير مستمرا والدوره مستمره لتنتج اجيالا جديدة من أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفيين المتميزين.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- (١) إسماعيل، علي سيد. (٢٠٢٠). *الوجيز في المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- (٢) البنداري، محمود. (٢٠١٧). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتهما*. مجلة كلية الآداب، ٥(٤٨)، ٢٩٧-٣٢٦.
- (٣) البنداري، محمود. (٢٠١٧). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما*. مجلة كلية الآداب، ١(١)، ٢٩٩-٣٢٦.
- (٤) الجروشي، ميلاد مفتاح؛ التركي، عياد محمد. (٢٠١٩). *دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. المنعقد في ٢١ سبتمبر، ليبيا.

- ٥) جمعة، عبد الرحمن عبيد؛ علي، وسام مجيد. (٢٠١٨). دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، ٢٦ (١)، ٧٩-١٠٣.
- ٦) جنيد، عبد المنعم حياتي؛ يوسف، أمل محمد. (٢٠٢٠). تدعيم دور المجتمع المدني في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. *مجلة التجارة والتمويل*، ٤٠، ٧٣-١٠٨.
- ٧) خريطة مشروعات مصر. (٢٠٢١). *المبادرات*. تم الدخول بتاريخ: ٢٠٢١/١٢/٣٠، المتاح على الرابط التالي: <https://egy-map.com/initiatives>
- ٨) سعادة، يوسف؛ الجبوسي، محمد. (٢٠١٣). *المبادرات والمشاريع الشبابية طريقك للريادة المجتمعية*. سلسلة أدلة منظومة العمل الشبابي العربي.
- ٩) سعد الدين، فراس. (٢٠٢١). آليات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية في ظل التدابير الاقتصادية القسرية. *مجلة جامعة البحث*، ٤٣ (٢٦)، ١١-٥٠.
- ١٠) الشال، مها محمد. (٢٠١٧). إنشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *آراء في قضايا التخطيط والتنمية*، ١٨ (١)، ٤-١.
- ١١) شوشة، علا نور الدين علي. (٢٠١٣). المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهداف التنمية الشاملة في مصر. *مجلة البحوث الإدارية*، ٣١ (١)، ١٠٥-١٣٤.
- ١٢) شوشة، علا نور الدين علي. (٢٠١٣). دور المنظمات الدولية في توفير الخدمات غير التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر. *مجلة البحوث الإدارية*، ٣١ (٢)، ١٢٧-١٦١.
- ١٣) الشيخ، هاجر حسن أحمد. (٢٠١٧). دور البنك الزراعي في منح التمويل الأصغر في السودان: دراسة حالة مبادرة للتمويل الأصغر-أبسمي ٢٠١١-٢٠١٥م. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان.
- ١٤) الصفحة الرسمية لجمعية المودة للتنمية الأسرية. (٢٠٢١). *منهجية تصميم المبادرات*. تم الدخول على الموقع الرسمي بتاريخ: ٢٠٢١/١٢/٢٢، المتاح على الرابط التالي: [https://almawaddah.org.sa/sites/default/files/%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA\\_2.pdf](https://almawaddah.org.sa/sites/default/files/%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA_2.pdf)
- ١٥) صقر، أحمد محي خلف. (٢٠٢٠). *المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- ١٦) القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- ١٧) صيام، أحمد زكريا. (٢٠١٢). دور الزكاة في صناعة تمويل المشروعات الصغيرة. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، ٣ (١)، ٩٥-١١٠.
- ١٨) العبادي، سمير. (٢٠١٥). *المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع.
- ١٩) قناوي، عبد الرحيم قاسم. (٢٠١٨). *المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني*. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.
- ٢٠) محمد، إبراهيم قاسم أحمد. (٢٠١٢). دور التمويل الأصغر في تمويل مشروعات الخريجين بولاية الجزيرة- السودان. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزيرة، السودان.

(٢١) محمد، السيد السعيد عبد الوهاب. (٢٠٢٠). فاعلية المبادرات الرئاسية في مواجهة المخاطر الصحية واتجاهات الجمهور نحو أنشطتها الاتصالية: دراسة حالة مبادرة ١٠٠ مليون صحة. *المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان*، (٢٠)، ٤٠٧-٤٥٦.

(٢٢) محمد، محمد خليل محمود. (٢٠١٨). *المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة*. القاهرة: دار حيثما للنشر والتوزيع.

(٢٣) محمود، يوسف عبد العزيز؛ قيرصلي، صبا؛ عباس، غادة. (٢٠١٣). دور الائتمان في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية. *جامعة تشرين*، ٣٥(٣)، ١٣٣-١٥١.

(٢٤) المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. (٢٠٢٠). *تعزيز صدارة ملف التغذية السليمة في قائمة الأولويات التنموية في مصر*. مصر.

(٢٥) النداوي، خضير عباس أحمد. (٢٠٢٠). *تحديات وصعوبات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق*. *المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي*، ٣(١)، ٦٤-٩٤.

(٢٦) وزارة التعليم. (٢٠٢٠). *صناعة المبادرات وفق رؤية ٢٠٣٠*. المملكة العربية السعودية.

(٢٧) وزارة شؤون الشباب والرياضة. (٢٠٢١). *دليل المبادرات شبابية لخدمة بادر*. البحرين.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Abd Rahman, A. (2018). A Study on the Potential Demand for Natural Gas as Fuel among Taxi Owners in Kota Kinabalu, Sabah. *Malaysian Journal of Business and Economics (MJBE)*, 5, 41-63.
- 2) Abdulsaleh, A. M., & Worthington, A. C. (2013). Small and medium-sized enterprises financing: A review of literature. *International Journal of Business and Management*, 8(14), 36-54.
- 3) Ahmed, S. (2019). *Strategies to Access Business Loans for Small and Medium Enterprises in Jordan*. Unpublished PhD, Walden University, USA.
- 4) Alkhoraif, A., & McLaughlin, P. (2018). Lean implementation within manufacturing SMEs in Saudi Arabia: Organizational culture aspects. *Journal of King Saud University-Engineering Sciences*, 30(3), 232-242.
- 5) Al-Naimat, A., Abdullah, M., Osman, W., & Ahmad, F. (2011, November 23-26). E-government implementation problems in developing countries. *2<sup>nd</sup> World Conference on Information Technology (WCIT-2011)*, Antalya, Turkey, 876-881.
- 6) Andrade, M. S. (2018). Learning gain—A US perspective. *Higher Education Pedagogies*, 3(1), 46-48.
- 7) Andrewes, A. (2011). *The Effect Of Government Initiatives On Participation Levels In School Sport*. Unpublished PhD, University of Wales Institute Cardiff, UK.
- 8) Arafat, M. A., & Ahmed, E. (2012). Managing human resources in small and medium enterprises (SMEs) in developing countries: A research agenda for Bangladesh SMEs. *International Proceedings of Economics Development and Research*, 55(43), 215-217.
- 9) Arshoff, L., Henshall, C., Juzwishin, D., & Racette, R. (2012). Procurement change in Canada: An opportunity for improving system performance. *Healthcare management forum*, 25(2), 66-69.

- 10) Ball, A. (2012). *Parent/Guardian Empowerment and School Choice*. Unpublished PhD, The Ohio State University, USA.
- 11) Bayarçelik, E. B., Taşel, F., & Apak, S. (2014). A research on determining innovation factors for SMEs. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 150, 202-211.
- 12) Belitski, M., Guenther, C., Kritikos, A. S., & Thurik, R. (2021). Economic effects of the COVID-19 pandemic on entrepreneurship and small businesses. *Small Business Economics*, 57, 1-17.
- 13) Briozzo, A. E., & Vigier, H. P. (2012). The effect of life cycles on diversification of financing sources for SMEs: Evidence from Argentina. *African Journal of Business Management*, 6(3), 811-826.
- 14) Carey, P., & Tanewski, G. (2016). The provision of business advice to SMEs by external accountants. *Managerial Auditing Journal*, 31(3), 290-313.
- 15) Cicea, C., Popa, I., Marinescu, C., & Cătălina Ștefan, S. (2019). Determinants of SMEs' performance: evidence from European countries. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 32(1), 1602-1620.
- 16) Daszyńska-Żygadło, K. (2016, June 27-28). Sustainable Value Creation-performance of European Manufacturing Companies. *Proceedings of the 13<sup>th</sup> International Scientific Conference*, Brno, Czech Republic, 86-93.
- 17) Diaconu, M., & Vilcu, A. (2018). Business innovation activity in Romania: the main trends and weaknesses. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 238, 157-166.
- 18) Elshaiekh, N. M., Alghafri, F. S. S., Alsakeiti, F. S. S., & Aziza, C. H. (2018). The Impact Of Information Technology On Smes In Oman. *Compusoft*, 7(10), 2843-2845.
- 19) Eriksson, H., Haga, T., & Hofmaier, B. (2011). The initiation and organization of regional innovation processes. In *Learning Regional Innovation*, (pp. 150-169). Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- 20) Etyemez, A. (2017). *Implementation of ERP Systems to Turkish SMEs for Sustainable Profitability*. Unpublished Master's Thesis, The University of Sheffield International Faculty, UK.
- 21) Fatima, K., Moridpour, S., De Gruyter, C., & Saghapour, T. (2020). Elderly Sustainable Mobility: Scientific Paper Review. *Sustainability*, 12(18), 1-17.
- 22) For Small And Medium-Sized Enterprises In Developing Countries. *Journal of Organizational Behavior Research*, 5(2), 1-21.
- 23) Gogoi, M. Issues Of Women Self-Help Groups In Rural Perspective. *Aut Aut Research Journal*, 11(12), 335-342.
- 24) Hamm, A., Willner, A., & Schieferdecker, I. (2020, March 8-11). Edge computing: a comprehensive survey of current initiatives and a roadmap for a sustainable edge computing development. *15<sup>th</sup> International Conference on Wirtschaftsinformatik*, Potsdam, Germany.
- 25) Hoffman, D., Kehn, M. E., & Lipson, D. J. (2017). The missing link: Examining the impact of housing vouchers and community-based services and supports on transitions from nursing facilities to the community. *Journal of Disability Policy Studies*, 27(4), 243-251.
- 26) Iakovleva, T., Bessant, J., Oftedal, E., & da Silva, L. M. (2021). Innovating Responsibly—Challenges and Future Research Agendas. *Sustainability*, 13(6), 1-6.

- 27) Infelise, F. (2014). *Supporting Access to Finance by SMEs: Mapping the initiatives in five EU countries*. ECMI Research Report No. 9. Flensburg. European Centre for Minority Issues.
- 28) Khan, M. M. (2015). Sources of finance available for SME sector in Pakistan. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, 47, 184-194.
- 29) Khan, S. (2015). Impact of sources of finance on the growth of SMEs: evidence from Pakistan. *Decision*, 42(1), 3-10.
- 30) Kooli, C. (2020). Islamic Financing Initiatives Stimulating SMEs Creation in Muslim Countries. *Journal of Islamic Research*, 31(2), 266-79.
- 31) Kunday, Ö., & Şengüler, E. P. (2015). A study on factors affecting the internationalization process of small and medium enterprises (SMEs). *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 195, 972-981.
- 32) Marchant, J. (2020). Undermining Education: An Account of Selected Experiences of Persons who live in the Rural Areas of Australia. In *Academic Misconduct and Plagiarism*, (pp. 145-166). London: The Rowman & Littlefield Publishing Group, Inc.
- 33) Moudud-Ul-Huq, S., Ahammad, I., & Khan, A. G. (2013). Performance evaluation of SMEs-A special focus on small size of businesses at Tangail district in Bangladesh. *Global Journal of Management And Business Research*, 13(8), 37-42.
- 34) Muhammad, I. I. (2018). Business Strategy Of Maros Barandasi Bread On Small And Medium Enterprises In Maros Regency Of South Sulawesi. *Business Strategy Of Maros Barandasi Bread On Small And Medium Enterprises In Maros Regency Of South Sulawesi*, 6(3), 75-82.
- 35) Muriuki, W. M. (2018). *Factors Influencing Access to Finance By Small and Medium Size Enterprises in Kenya: A Case of SMEs in Meru County*. Unpublished PhD, United States International University-Africa, Kenya.
- 36) Mutunga, F., & Gachunga, H. (2013). Factors affecting succession planning in small and medium enterprises in Kenya. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 3(8), 285-300.
- 37) Narkhede, G., & Rajhans, N. R. (2019). Insights on Supply chain needs and issues in Indian SMEs. *Industrial Engineering Journal*, 12(2), 1-9.
- 38) NEGRUȚ, V., & Maftai, J. (2011). The Impact of SMEs on the Environment Legislation and Best Practice. *EuroEconomica*, 30(5), 81-85.
- 39) Ng, A. K., Jiang, C., Li, X., O'Connor, K., & Lee, P. T. W. (2018). A conceptual overview on government initiatives and the transformation of transport and regional systems. *Journal of Transport Geography*, 71, 1-5.
- 40) Ng, P. T. (2011). The quest for quality and innovation in Singapore. *International Journal of Quality and Innovation*, 1(4), 348-359.
- 41) Nicholson, J., & Friesen, B. J. (2014). Developing the evidence base for families living with parental psychiatric disabilities: Crossing the bridge while we're building it. *Psychiatric Rehabilitation Journal*, 37(3), 157-161.
- 42) O'Callaghan, M., Campbell, C., & Schweinitz, H. (2012). *Leadership challenges in the convergent healthcare and IT sector*. Los Angeles: Korn/Ferry Institute.
- 43) Osano, H. M., & Languitane, H. (2016). Factors influencing access to finance by SMEs in Mozambique: case of SMEs in Maputo central business district. *Journal of innovation and entrepreneurship*, 5(1), 1-16.

- 44) Rahmadi, R., Herlan, A. F., & Tamara, B. (2021). Regulatory Reconstruction Of E-Commerce Transactions In Perspective Legal Protection For Micro, Small And Medium Enterprises In Indonesia. *Pelita: Jurnal Penelitian dan Karya Ilmiah*, 21(1), 38-65.
- 45) Rahman, M. H., & Majumder, S. C. (2020). Feasibility of NGO initiatives in SME, rural benefits and challenges: A case study in Cumilla, Bangladesh. *Journal of Economic Info*, 7(1), 26-39.
- 46) Rao, R., Hawkins, M., Ulrich, T., Gatlin, G., Mabry, G., & Mishra, C. (2020). The evolving role of public health in medical education. *Frontiers in Public Health*, 8, 1-5.
- 47) Reddy, C. R. (2018). Analytical Study On Micro, Small And Medium Enterprises. *JNNCE Journal of Engineering & Management (JJEM)*, 2(1), 8-14.
- 48) Regan, N. A. (2011). *Accuracy of the TeacherInsight Online Perceiver Tool in determining the effectiveness of high rated and low rated math and science new hire teachers following one year and three years of single school district employment*. Unpublished PhD, University of Nebraska at Omaha, USA.
- 49) Sergis, S., Zervas, P., & Sampson, D. G. (2014). A holistic approach for managing school ICT competence profiles towards supporting school ICT uptake. *International Journal of Digital Literacy and Digital Competence (IJDLDC)*, 5(4), 33-46.
- 50) Sharifi, F., Abolhabib, M., Koochakzadeh, P., Hajimoradi, A., & Maleki, S. Selecting The Best Knowledge Management (Km) Strategies Based On Seci
- 51) Shimasaki, C. (2014). Five Essential Elements for Growing Biotechnology Clusters. In *Biotechnology Entrepreneurship*, (pp. 57-72). Amsterdam: Academic Press.
- 52) Simpson, I. R. (2020). Contradictions of citizenship and environmental politics in the Arabian littoral. *Journal of the Indian Ocean Region*, 16(1), 79-99.
- 53) Sohrabi, R., Pouri, K., Sabk Ara, M., Davoodi, S. M., Afzoon, E., & Pourghader Chobar, A. (2021). Applying Sustainable Development to Economic Challenges of Small and Medium Enterprises after Implementation of Targeted Subsidies in Iran. *Mathematical Problems in Engineering*, 2021, 1-9.
- 54) Tavanti, M. (2014). Sustainable development capitalism: Changing paradigms and practices for a more viable, equitable, bearable, and just economic future for all. In *Capitalism and the Social Relationship*, (pp. 163-182). Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- 55) Test, D. W., Toms, O. M., Scroggins, L. C., & Fowler, C. H. (2012). *High School Redesign And Secondary Transition Planning For Students With Disabilities: 101*. North Carolina: National Secondary Transition Technical Assistance Center.
- 56) Venckeviciute, G., & Subaciene, R. (2015). European initiative influence upon Lithuanian SME performance measurement. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 213, 261-267.
- 57) Venkatesh, V., Sykes, T. A., & Venkatraman, S. (2014). Understanding e-Government portal use in rural India: role of demographic and personality characteristics. *Information systems journal*, 24(3), 249-269.
- 58) Walczak, D., & Voss, G. (2013). New possibilities of supporting Polish SMEs within the Jeremie initiative managed by BGK. *Mediterranean journal of social sciences*, 4(9), 759-765.

- 59) Wang, Y. (2016). What are the biggest obstacles to growth of SMEs in developing countries?—An empirical evidence from an enterprise survey. *Borsa Istanbul Review*, 16(3), 167-176.
- 60) Yuan, Y., Azam, S. F., & Tham, J. (2020). Conceptualising The Financial Accessibility Of Small And Medium Enterprises (Smes) In Malaysia. *European Journal of Economic and Financial Research*, 3(5), 219-237.